

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٨

الأربعاء، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.

خطاب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس زوما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنيكم، سيدي الرئيس، وبلدكم أوغندا، على توليكم، بالنيابة عن القارة الأفريقية، مسؤوليات رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. إن الموضوع الذي اخترتموه لهذه المناقشة العامة والدورة التاسعة والستين، وهو وعلى وجه التحديد: "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥"، ملائم للغاية وحسن التوقيت. فقد أدت

الأهداف الإنمائية للألفية إلى تعزيز المجتمع الدولي والأمم المتحدة وحشد جهودهما بطريقة لم يسبق لها مثيل. وإن لدينا قصصا مشوقة لنحكيها عن مسيرة السنوات الخمس عشرة الماضية في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. فقد اغتنمنا الفرصة في أفريقيا واعتمدنا الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل خطة التنمية الاجتماعية لدينا. وستشكل رؤية الاتحاد الأفريقي للعام ٢٠٦٣، إلى جانب الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وغيرها من برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حجر الزاوية والأساس اللذين يقوم عليهما المضي قدما بخطة التنمية في أفريقيا. وقد أحرزت جنوب أفريقيا أيضا تقدما كبيرا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فقد تحقق هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف، في حين انخفضت نسبة أولئك الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف أيضا. وتمكنت جنوب أفريقيا من بلوغ الهدف ٢ المتمثل في توفير التعليم الابتدائي للجميع.

ووفقا للمؤشرات الدولية الرسمية، فلا غبار على أداء جنوب أفريقيا أيضا فيما يتعلق بالهدف ٣ من الأهداف الإنمائية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1454833 (A)



إن ما حدث مؤخرا من تفشي فيروس الإيبولا في بعض دول غرب أفريقيا وما نجم عنه من فقدان العديد من الأرواح دون مبرر يقدمان مثالا واضحا على التحديات التي ما تزال تواجه البلدان النامية. ونرى أنه كان ممكنا احتواء فيروس الإيبولا في بضعة أيام فحسب لو أن تفشيته قد حدث في العالم المتقدم النمو. غير أنه أصبح الآن وباء يهدد اقتصادات الدول الأفريقية المتضررة.

وقد كشف تفشي الوباء عن التحديات الناشئة عن نقص القدرات وعدم كفاية الهياكل الأساسية ومحدودية الموارد الأخرى في أفريقيا. وإنه لمن دواعي سرورنا أن تقدم الأمم المتحدة - تحت قيادة الأمين العام - على نشر بعثة معنية بتنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الفيروس.

وجنوب أفريقيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم جميع الموارد المتاحة لنا من أجل مساعدة شعوب وحكومات البلدان الشقيقة: ليبيريا وغينيا وسيراليون. ونشارك الآخرين في الدعوة إلى نشر المزيد من الموارد بغية التأكد من احتواء الفيروس.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور ملحوظ في دعم النضال من أجل تقرير المصير ونيل الحرية. وإن جنوب أفريقيا مثال ساطع على ذلك.

فقبل عشرين عاما، توجه الرئيس نيلسون مانديلا بالشكر إلى جميع الدول من على هذا المنبر بالذات للدعم الذي حصلت عليه جنوب أفريقيا عند نيلها عضوية الأمم المتحدة مجددا بوصفها دولة حرة وديمقراطية.

وها نحن نتذكر هذه الحقيقة مرة أخرى في هذا اليوم الهام، الذي هو اليوم الوطني للتراث في بلدي.

لقد أحرزت جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٩٤ تقدماً بارزاً في تحويل دولة الفصل العنصري إلى دولة ديمقراطية مستندة إلى قيم الكرامة الإنسانية، عدم التمييز، اللاعنصرية، عدم التحيز

للألفية، الرامي إلى تعزيز وتمكين المرأة. وأحرزت جنوب أفريقيا تقدماً باهراً أيضاً عن طريق توسيع نطاق الهياكل الأساسية الصحية وتحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية لجميع مواطني جنوب أفريقيا.

وفيما يتعلق بالحد من وفيات الأطفال، بوصفه الهدف ٤ من الأهداف الإنمائية للألفية، والهدف ٥ المتعلق بتحسين صحة الأم، فقد أحرز تقدم كبير أيضاً، غير أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي القيام به في هذا الصدد في واقع الأمر. وما يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به على الصعيد العالمي لأجل تحقيق تلك الأهداف، لا سيما في العالم النامي.

ويتعين علينا التصدي للأسباب الجذرية الكامنة التي ما زالت تجعل من المستحيل على شعوبنا أن تعيش حياة أفضل.

وبالرغم من التقدم الذي حققناه حتى الآن، ما زالت التقارير تشير إلى تخلف أفريقيا عن الركب في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. وعليه، فإننا نعرب عن تقديرنا لوضع خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي من شأنها المضي قدماً بالأعمال التي لم تنجز بعد المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية. وتوفر خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ إطاراً مرجعياً لاتفاقنا الجماعي على ما يجب القيام به.

ونكرر القول بأنه ينبغي أن تكون البلدان المتقدمة النمو شركاء موثوق بهم وأن تفي بالتزاماتها في تحقيق الأهداف الإنمائية، من قبيل المساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ونقول ذلك لأنه لا قيمة للإنجازات التي حققتها هذه المنظمة العظيمة على مدى العقود الستة الماضية ما لم تنصد بصورة شاملة لآفة الفقر والبطالة والأمراض. وعندئذ سينظر فقراء العالم إلى كل ما تم القيام على أنه فشل لا أكثر. ولا ريب أننا سنفشل في أداء واجبنا إذا نجحنا في منع نشوب حرب عالمية أخرى ولكن لا يزال الأطفال يموتون من سوء التغذية والأمراض التي يمكن علاجها.

القائم على وجود دولتين، بالاستناد إلى حدود عام ١٩٦٧، حيث تتعايش فلسطين وإسرائيل جنباً إلى جنب بسلام.

ومما يُثير القلق في هذه المسألة العجز الذي أظهرته الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أثناء النزاع الراهن. فلدى الأمم المتحدة السلطة الأخلاقية والشرعية لتوحيد العالم في تعزيز السعي إلى السلام والعدالة وتقرير المصير لشعب فلسطين، خلال التصدي لأية هواجس أمنية قد تكون لدى إسرائيل. وعلى هذه الهيئة أن تؤدي دورها بدون خوف أو محاباة، وأن تكون منارة لكل من يعانق القمع في العالم.

وأودّ أن أؤكد أنّ الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة في العام المقبل تتيح لنا فرصة للتفكير بجدية في ضرورة إصلاح هذه الهيئة المهيبة، وتجاوز الأقوال إلى الأفعال. وقبل عشر سنوات، اتفق قادة العالم المحتفلون بالذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة على ضرورة إصلاح مجلس الأمن بشكل خاص. ويبقى القرار ساري المفعول ويجب تنفيذه. وحين نلتقي هنا في العام المقبل، في السنة السبعين من عمر الأمم المتحدة، ينبغي أن نكون قادرين على اعتماد برنامج محدد يقودنا نحو أمم متحدة معززة ومجلس أمن تمّ إصلاحه. وبعض جوانب منظومة الأمم المتحدة المثيرة للجدل، بما يشمل حق النقض واستبعاد مناطق مثل أفريقيا من مجلس الأمن، هي بعض المسائل الدقيقة التي لا يمكن تجاهلها في السعي إلى التحوّل.

ومن بين إنجازات المنظمة في تاريخها الحديث، التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبخاصة منذ تشكيل منظومة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي. والتنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) و ٢٠٣٣ (٢٠١٢) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيّما الاتحاد الأفريقي، يبقى أساسياً في هذا الصدد. وقد أحرز تقدّم في عدد من المناطق التي يوجد فيها هذا التعاون، في جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال. والمنظمتان

الجنساني، سيادة القانون والاقتراع العام للراشدين، كما ورد في الدستور. وفي ضوء تاريخنا وإرثنا، ندرك مسؤوليتنا التاريخية والأخلاقية في النضال العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري ومظاهر التعصّب الأخرى. وفي هذا الصدد، سنبقى في صدارة الجهود للقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وأيّ تعصّب آخر، بما يشمل كراهية الأجانب ومعاداة السامية.

ويبقى إعلان وبرنامج عمل ديربان الإطار الرئيسي الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة في مكافحة العنصرية. ونحن سنواصل دعم النضالات من أجل الحرية وتقرير المصير، بما يشمل نضالات شعبي فلسطين والصحراء الغربية، اللذين ما فتئا يعانيان الاحتلال والاستعمار بأشكال مختلفة. وشعب كوبا أيضاً يشغل مكاناً خاصاً في قلوبنا، نظراً لتضحية ذلك البلد من أجل حرية أفريقيا. لذا، سنواصل دعم نضاله من أجل الحرية الاقتصادية.

ومع أنّ الأمم المتحدة قد أحسنت صنعاً في دعم تقرير المصير، فإنّ الشعب الفلسطيني قد يعتبر هذه الهيئة المهيبة مقصّرة، وهي تحتفل في العام المقبل بـ ٧٠ سنة على وجودها. فالقضية الإسرائيلية - الفلسطينية هي أحد أقدم البنود على جدول أعمال الأمم المتحدة، لكنّ التقدّم يبقى بعيد المنال. وفي الأشهر القليلة الماضية، بشكل خاص، شهد العالم صراعاً مدمراً ترك أزمة إنسانية ذات أبعاد مؤلمة. حيث تُرك الناس في فلسطين بلا مأوى، وبدون مرافق طبية، ولا مياه صالحة للشرب، مكلومين ومضطربين لرعاية الجرحى بعد سلسلة من الأعمال العسكرية التدميرية من جانب إسرائيل.

وقد أدانت جنوب أفريقيا أعمال إسرائيل وحركة حماس على السواء، ودعّونا إلى وقف فوري لأعمال القتال. ورأينا الثابت هو أنه لا يمكن أن يكون هناك حلّ عسكري للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. وينبغي لنا جميعاً أن نبقي ملتزمين بالحل

”نعلم أنه ليس هناك حتى الآن طريق سهل للحرية. ونعلم جيدا أن أحدا منا لا يمكنه أن يحقق النجاح بمفرده. لذلك، يجب أن نعمل معا كشعب موحد بغية تحقيق المصالحة الوطنية، وبناء الأمة، وولادة عالم جديد. فلتعمّ العدالة للجميع. وليعمّ السلام للجميع. وليتوفر العمل والخبز والمياه والملح للجميع. ولنعلم جميعكم أنه يتعين عليكم تحرير الجسم والعقل والروح بغية الوفاء بأنفسكم“.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جنوب أفريقيا على الخطاب الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جاكوب زوما، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديدبي بيركالتر، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه رئيس الاتحاد السويسري.

اصطحب السيد ديدبي بيركالتر، رئيس الاتحاد السويسري، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديدبي بيركالتر، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيركالتر (تكلم بالفرنسية):

”عالم يعلم فيه الناس كيف يحلون مشاكلهم بسلام دون عنف؛ عالم من الحرية والاحترام المتبادل؛ عالم يمكن لجميع الشباب أن يتطلعوا فيه إلى إيجاد عمل يسمح لهم بالعيش حياة سعيدة“.

دون الإقليميتين المتضررتان، وهما الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، تواصلان قطع أشواط هامة مع دعم الأمم المتحدة.

لقد احتفلت هذه الهيئة بتشكيل دولة جديدة لجنوب السودان منذ وقت غير طويل. والتطورات الأخيرة والتراجع المتواصل في جنوب السودان أدّى إلى خسارة في الأرواح وتدايعات إنسانية وخيمة أخرى. وسواصل المساهمة قدر استطاعتنا لإيجاد حلول بالعمل مع الاتحاد الأفريقي وهذه الهيئة. وينبغي عدم السماح لجنوب السودان بالتقهقر.

ويصادف العام المقبل انقضاء ٢٠ سنة منذ اعتمد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة منهاج عمل بيجين.

وهذه الذكرى السنوية توفر الفرصة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية التفكير مليا، والمضي قدما في النضال من أجل تحرير المرأة من أشكال التمييز كافة.

وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، توجه العالم إلى جنوب أفريقيا لوداع ماديبا الحبيب الوداع الأخير. أمّا أولئك الذين لم يأتوا إلى جنوب أفريقيا، فقد كرموا ماديبا بسبل مختلفة. وسوف نواصل العمل مع العالم لتعزيز الإرث الذي خلفه ماديبا والولع بالعدالة، والحرية، والمساواة، وحقوق الإنسان. ونحن نشعر بالامتنان للجمعية العامة ورئيس الجمعية في الدورة الثامنة والستين إزاء قرار إنشاء جائزة مانديلا روليهلها المقدمة من الأمم المتحدة إلى الشخص الذي يظهر التزاما بأهداف ميثاق الأمم ومراميها ومبادئها. والجائزة شهادة عظيمة على ما كان عليه ماديبا وسيكون عليه دائما.

وفي حين نجدد الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية، اسبحوا لي أن أقتبس مرة أخرى من كلام ماديبا في يوم تنصيبه التاريخي عام ١٩٩٤ عندما قال:

سويسرا أن تؤدي دورها من خلال جعل الهدفين التاليين أولوية ألا وهما: تعزيز الأمن الدولي، وإصلاح الأمم المتحدة.

إن التحديات الأمنية هائلة. فالبشرية لم تشهد في أي وقت من الأوقات منذ الحرب العالمية الثانية هذا العدد الكبير من المشردين. هناك ما يزيد على ٥٠ مليون من الرجال والنساء والأطفال المبعدين عن ديارهم. وقصة كل واحد منهم مأساة إنسانية. وهناك أيضا ٧٥ مليون من الشباب المحاصرين وسط حالات من انعدام الأمن هم عاطلون عن العمل ويواجهون مستقبلا لا آفاق له. نحن نتكلم عن شاب واحد من كل ١٠ شباب في العالم، وعن شاب واحد من اثنين في بعض المناطق والأسوأ من ذلك، ثمة موجات من عدم الاستقرار في مناطق متزايدة من العالم تبدد سيادة القانون الدولي، وخاصة مبادئ القانون الإنساني التي يتم تجاهلها وانتهاكها واجتياحها في خضم السيل العارم.

وهذا الأمر مقلق للغاية في منطقة الشرق الأوسط، وقبل كل شيء في سوريا والعراق. إن سويسرا تدين بأشد العبارات الأعمال الوحشية التي ترتكبها الدولة الإسلامية التي نصبت نفسها بنفسها والمجموعات المتحالفة معها. الإسلام بإمكانه بل ولا بد أن يكون رسولا للسلام والإنسانية والأخوة، على غرار الديانات الأخرى. أما بالنسبة إلى الأمم، فبإمكانها بل ويجب عليها أن تكون متحدة حقا بحيث تذكر باستمرار في جميع الأوقات وفي جميع الأماكن بسيادة القانون على القوة.

وحيثما تحدث انتهاكات خطيرة، يجب أن تكون موضع تحقيق. وهنا، تؤدي لجان التحقيق المستقلة دورا أساسيا، خاصة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بغية إتاحة المجال أمام التوصل إلى المصالحة الحقيقية والسلام الدائم. ولقد طلبت سويسرا و ٦٠ دولة أخرى إلى مجلس الأمن أن يحيل الوضع في سوريا على المحكمة الجنائية الدولية. كما تعهدنا بزيادة مساعداتنا الإنسانية في المنطقة. إن الأزمة في سوريا

هذا هو العالم الذي يود شاب من بلدي أن يراه، بكلماته. اسمه داميان فوغت. إنه حاضر في هذه القاعة، وهو يمثل شباب سويسرا في الأمم المتحدة. ونحن نعمل معا هنا في هذا الأسبوع لجعل العالم حقيقة واقعة.

قبل أكثر من سنة بقليل، شاب آخر وقف في هذا المكان بالذات وخاطب العالم قائلا:

(تكلم بالإنجليزية)

”إنني لا أتكلم عن نفسي، ولكن عن جميع الفتيات والفتيان... أولئك الذين كافحوا من أجل حقوقهم: حقهم في العيش بسلام؛ وحقهم في أن يعاملوا بكرامة؛ وحقهم في تكافؤ الفرص؛ وحقهم في التعليم“.

(تكلم بالفرنسية)

إن العالم بأسره لا يزال يتذكر كلمات مالالا يوسفزاي. والعالم بأسره لا يزال يتذكر شجاعته. يا لتفاوت العيش بين مالالا وداميان. يا لتفاوت بين الذهاب إلى المدرسة والمخاطرة بحياتك، والذهاب إلى المدرسة كحق - الحق في حياة أفضل. ومع ذلك، مالالا وداميان، مثل ملايين الشباب الآخرين حول العالم، يريدان الشيء نفسه تماما: السلام، وكرامة الإنسان، والحرية، والمساواة، والتعليم، وفرص العمل. شباب اليوم لهم الحق في أن يتوقعوا منا جميعا، نحن الذين نمثل الأمم، أن نتوحد حقا في التزامنا بالقيام بكل ما في وسعنا لنضع غدا بين أيديهم عالما تكون فيه الإنسانية مرادفة للأمن، والحرية، والرخاء.

لقد انقضى قرن من الزمن منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى، و ٧٥ عاما منذ بداية الحرب العالمية الثانية. إن ذكرى هذين الحدثين الكارثيين تفرض على البشرية واجب العمل للتوصل إلى المزيد من الأمن والحرية، وهيئة الظروف لتحقيق الازدهار، ولكي تصبح المنظمة حقا أما متحدة فعالة بوصفها جمعية حقيقية للدول في خدمة الشعوب. وهنا في قلب الأمم المتحدة، تود

التأييد الأعمال الحيوية التي يضطلع بها فريق الاتصال من أجل أوكرانيا وروسيا. ونحن بصدد اتخاذ خطوات من أجل توفير المزيد من التمويل لبعثة المراقبة المدنية الخاصة، ويتطلب ذلك أيضاً تقديم المزيد من الدعم من الدول المشاركة، كما نرحب بالتعاون الممتاز مع الأمم المتحدة.

في عالم اليوم غير المستقر، تعهدت سويسرا بالتزام فاعل لتحقيق المزيد من الأمن بتركيز جهودها على ذلك حيث يمكنها أن تقدم الإسهام الأكبر - أي في منع نشوب النزاعات. إن منع العنف يعني، أولاً وقبل كل شيء، التأكد من أن التعليم المناسب متاح للجميع وأن هناك فرصاً لكل شاب. ونحن نرحب بمبادرة التعليم أولاً العالمية التي أطلقها الأمين العام. تعمل سويسرا على تعزيز التعليم عن طريق دورات تدريبية مفتوحة على الإنترنت وتسعى إلى تشجيع تطوير التدريب المهني المزدوج، حيث تجمع بين التعليم المدرسي والتدريب الحرفي أثناء العمل. وهذا يتطلب التزاماً مشتركاً من جانب الدولة والشركاء الاجتماعيين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن منع التوترات من النشوء يقتضي معرفة كيف يمكن لكل فرد الإعراب عن رأيه. إن الرغبة في تقاسم السلطة، والدخول في حوار مباشر مع الأقليات، وتوزيع السلطة بين الحكومة المركزية والمحلية، كلها موجودة في صميم تاريخ سويسرا - وذلك بالتركيز على التشاور بدلاً من المواجهة. ومن أجل تحسين إدارة التوتر في العالم ومنعه، يجب علينا أن نعزز قدرات الوساطة لدى كل من الأمم المتحدة ومنظمات الأمن الإقليمية، ولا سيما الكبرى منها، أي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

قررت سويسرا زيادة مساهمتها في التعاون الدولي في المجالين الإنمائي والإنساني. في السنة القادمة، سوف يتم تخصيص أموال لهذا الغرض تصل إلى ٥,٠ في المائة من دخلنا القومي الإجمالي. وبعبارة أخرى، من أجل مساعدة من هم في

يجب مواجهتها ككل، ونحن ندعو الأطراف إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، والعمل من أجل تحقيق حل سياسي.

تدعو سويسرا الحكومة العراقية لضمان المساءلة. وينضم المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في مطالبة العراق النظر في الانضمام إلى نظام روما الأساسي.

وفيما يتعلّق بجميع أشكال التطرف التي يمكن أن تؤدي إلى أعمال إرهابية، من المهم أيضاً معالجة أسبابها الجذرية ليرى الشباب بأن العنف لا يحمل في طياته أي أمل للمستقبل. وقد كان إنشاء الصندوق العالمي لإشراك المجتمعات المحلية في جنيف خطوة هامة في هذا الاتجاه.

لقد شهد العالم في عام ٢٠١٤ تزامناً العديد من الأزمات - في الشرق الأوسط، وفي المغرب العربي، وفي أفريقيا، وكذلك في أوروبا، حيث عادت الحرب هذا العام مع الأزمة في أوكرانيا. هذا الوضع يؤدي إلى إضعاف الأمن في القارة بأسرها. إن الانتهاكات لمبادئ هلسنكي للقانون الدولي، سواء كان ذلك في شكل ضم غير شرعي للأراضي، مثلما فعلت روسيا في القرم، أو من خلال عمليات التوغل العسكرية في شرق أوكرانيا، تتطلب رداً حازماً من المجتمع الدولي. ولكن هذه الاستجابة يجب أيضاً أن تكون متوازنة، مما يترك مجالاً للحوار والتعاون بحيث تبقى المناقشة المفتوحة ممكنة. لن يحل الاكتفاء بعزل روسيا عن بقية أوروبا أي مشاكل ولن يؤدي إلا إلى خلق مزيد منها، في أوروبا وخارجها. يمكن استعادة الاستقرار في أوكرانيا وفي أوروبا إذا نجحنا في حل هذه الأزمة من خلال العمل مع روسيا، وليس ضدها.

هذا الاستقرار سيكون أكثر استدامة إذا استطاعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - التي ترأسها سويسرا هذا العام - إعادة إرساء أساس متين للتعاون الأمني بين المناطق الأوروبية - الأطلسية والأوروبية - الآسيوية. وتؤيد سويسرا، بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كل

إلى شعب هذا العالم وأن تخدمه. وبصيغة عملية، يعني هذا أن عليها أن تعزز الهيئات المكرّسة لمنع نشوب النزاعات. تشيد سويسرا بمبادرة الأمين العام لتعزيز التزام الأمم المتحدة بحقوق الإنسان، ولا سيما في المناطق الحساسة. أطلق بلدي نداء من أجل تخصيص مزيد من الأموال لتلك الأنشطة الهامة.

كما أن من الضروري تعزيز البعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز النشاط الذي تضطلع به لجنة بناء السلام. يجب على الأمم المتحدة أن تركز كل طاقتها من أجل عملها في الميدان لخدمة الناس. ويجب أن تتفادى الضياع في المتاهات الإدارية. قامت سويسرا، جنباً إلى جنب مع ثمانية بلدان أخرى، بتكليف فريق من الخبراء لصياغة توصيات من أجل إصلاح عمليات التخطيط والميزنة.

وأخيراً، فإن قدرة الأمم المتحدة على أن تكون فعالة في التصدي للتحديات التي تواجهها يعتمد على الشرعية التي تتمتع بها فضلاً عن قدرتها على أن تكون شفافة وشاملة للجميع في مجلس الأمن. ينبغي للأعضاء الدائمين ألا يستخدموا حق النقض لمنع إجراءات ترمي إلى الحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أو جرائم الحرب أو للحد منها. ترحب سويسرا بالمبادرة الفرنسية من أجل اتفاق طوعي من قبل الأعضاء الخمسة الدائمين للحد من صلاحية استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية.

ذات يوم، ومنذ سنوات عديدة، شعر أحد الشبان المسافرين عبر شمال إيطاليا بهول المعاناة التي شاهدها في ميدان معركة سولفيرينو في القرن التاسع عشر. كان اسم هذا الشاب هو هنري دونانت. فقام برعاية الجنود الجرحى بمساعدة النساء المحليات. وفي وقت لاحق، عندما عاد إلى دياره في جنيف، كرس نفسه لزيادة الوعي العام بالمأساة التي وقعت. ومن خلال التزامه، ولدت حركة الصليب الأحمر. ومن خلال إصراره، تم

أشد الحاجة إلى المساعدة من سكان كوكبنا، سيساهم كل شخص في سويسرا بما يزيد قليلاً عن دولار واحد يومياً.

إن عملية ما بعد عام ٢٠١٥ تتيح لنا تحويل تحديات العالم إلى فرص. يجب أن يكون هناك جدول أعمال واحد من أجل التنمية العالمية المستدامة، وأن تكون له أهداف مشتركة. ويجب أن نعمل جميعاً لكي نضمن حقاً تحقيقها. إذا كانت جميع الأمم متحدة حقاً، يكون في وسعنا التأكد من أن أحداً في العالم لن يواجه مستقبلاً من الفقر المدقع. وفي وسعنا التأكد من أن الثروة وإيجاد فرص العمل، وبالتالي الشركات التي تقوم بالعمل أيضاً، يمكنها الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان، والمساعدة على تعزيز احترام الموارد المحدودة لكوكب الأرض.

واليوم، هناك أزمات لا يمكن أن تنتظر نتيجة المناقشات المدرجة في جدول الأعمال، مهما كانت مستدامة. وزادت سويسرا التزامها الإنساني تجاه مكافحة ويلات فيروس الإيبولا. إذ تعمل مراكز البحوث التي مقرها في سويسرا، وهي من بين الأفضل في العالم، على الترتيبات لإجراء التجارب السريرية للقاحات. وبالمثل، يجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا كل يوم من أجل حماية الشباب في العالم من ويلات الحرب. الأطفال والشباب مكاثم في المدارس ومع أسرهم، وليس في ميدان القتال. وتكثف سويسرا جهودها من أجل تحسين الحماية الصحية للمرأة، ولا سيما الفتيات، وقد شرعت أيضاً في تنفيذ خطة العمل لمكافحة ظاهرة الأطفال الجنود الذين يُحرمون من حقهم في أن يكونوا أطفالاً وحسب.

وبغية مواجهة هذه التحديات، سنحتاج ليس فقط إلى الإرادة المشتركة للأمم المتحدة، بل أيضاً إلى منظمة تتسم أعمالها بالفعالية والشفافية والأسلوب الديمقراطي. ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ هي العبارة الافتتاحية لميثاق الأمم المتحدة. وهي تذكير بأن الأمم المتحدة يجب أولاً أن تستمع

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد ديدني بوركالتر، رئيس الاتحاد السويسري إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية تشاد.

اصطحب السيد ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إدريس ديبي إيتنو، رئيس جمهورية تشاد، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديبي إيتنو (تكلم بالفرنسية): تقدم لنا الدورة التاسعة والستين موضوعاً يدعونا إلى تعميق عمليات تبادل الآراء بشأن نموذج التنمية الذي نسعى إلى تحقيقه في العالم في الفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وموضوع، "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥"، يتماشى تماماً مع موضوع الدورة الثامنة والستين، "خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: تمهيد السبيل".

أدركنا في الدورات السابقة أن التنمية من خلال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم تحقق النتائج المرجوة لكثير من الدول. ومن بين الأسباب الرئيسية لذلك ضعف التضامن في تمويل الأهداف؛ وعدم ملائمتها لشواغل أفريقيا وواقعها؛ والكثير من الأزمات المالية، والغذائية، والبيئية والأمنية التي نشأت على الصعيد العالمي. وأتاحت لنا صياغة خطة ما بعد عام ٢٠١٥، التي كانت موضع ترحيب بالإجماع، الفرصة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أكثر تفصيلاً والاستجابة طبقاً لذلك. واتخذت أفريقيا، من جانبها، موقفاً

التوقيع على اتفاقية جنيف الأولى قبل ١٥٠ سنة مضت في عام ١٨٦٤. هذه الوثيقة - التي أرفعها هنا وسأعطيها إلى رئيس الجمعية العامة - هي نسخة عن النص الأصلي الذي التزمت فيه الدول بتقديم المساعدة إلى الجنود الجرحى وضمان احترام المبادئ الإنسانية. وهكذا ولد القانون الدولي الإنساني.

ولكن اليوم، بعد ١٥٠ سنة، غالباً ما يُنتهك القانون الإنساني أو يتم تجاهله. مُنحت سويسرا واللجنة الدولية للصليب الأحمر تفويضاً بالتشاور مع الدول وإصدار توصيات. وسنقدم العام القادم مقترحاً محدداً لتعزيز احترام القانون الإنساني ووضع آلية مشتركة ما وإيجاد إطار مؤسسي. وعلى مدى السنوات الـ ١٥٠ الماضية، أنارت روح جنيف، وهي روح القانون الدولي، في جميع أنحاء العالم كالمنازة، كمكان للسلام، كدار للإنسانية وملاذ للبشرية. إن جنيف هبة، بالنسبة للعالم ولسويسرا على حد سواء، ونود أن تعزز دورها بإيجاد المزيد من الحلول المفيدة للبشرية. وعلى غرار مالالا ودميان، كان هنري دونانت يحلم بالسلام والحرية والرخاء في العالم. إن قصته - قصة الصليب الأحمر واتفاقيات جنيف - هي رسالة التزام. يمكن لعمل كل واحد منا أن يحدث تغييراً.

في غضون أيام قليلة، ستغير سويسرا تسمية واحدة من أعلى قمم جبال الألب. وستُعرف من الآن فصاعداً باسم قمة دونانت، تيمناً باسم هنري دونانت، أول من حاز على جائزة نوبل للسلام. وهنا، حيث تجتمع الأمم معاً، لدينا القدرة على النهوض بالمهام الشاقة والكبيرة، ما دمنا نقف متحدين، ونعمل معاً لجعل أحلام دميان ومالالا وجميع الشباب في العالم أمراً واقعاً. فنحن مدينون لهم بعالم أفضل. نحن قادرون على بناء ذلك العالم معاً، إذا وجدت لدينا الإرادة للعمل بوصفنا أمماً متحدة بالفعل في الحوار والعمل - أمم متحدة، تستمد حكوماتها قوتها من الشعب ولصالح الشعب؛ أمماً متحدة تستلهم من الشباب ولأجلهم.

٢ أيلول/سبتمبر في نيروبي، بكنيا، جزءاً من هذه الجهود المتواصلة. وسعى المؤتمر إلى إمعان النظر في التهديد الإرهابي، والاتفاق على تدابير محددة وملموسة لتعزيز فعالية الإجراءات الجماعية ضد هذه الآفة. كما أتاح لنا مؤتمر القمة الفرصة لتسليط الضوء على تضامنا مع كينيا تحديداً التي تواجه خطر حركة الشباب الإرهابية، ومع منطقة شرق أفريقيا بوجه عام.

إن قرار إنشاء تلك الآليات مثل القوة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات أو القوة الإقليمية الأفريقية لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى ووسط أفريقيا، كان ثمرة إصرار على المستويين الإقليمي والقاري على التصدي بشكل مناسب للإرهاب، الذي ما برح ينتشر تدريجياً في أفريقيا. وندعو البلدان الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشغيل القوة المتعددة الجنسيات المشتركة من أجل مكافحة الأنشطة الإرهابية التي ترتكبها جماعة بوكو حرام.

وفيما يتعلق بتسوية النزاعات، تواصل تشاد الإسهام في إرساء السلام وتعزيز المصالحة في أفريقيا. وانعكست النوايا الحسنة للمنظمة على أراضيها، في أجمراس في الشمال، في منتدى لإرساء السلام والمصالحة بين الأخوة المتحاربين في دارفور. وترحب تشاد بعقد منتدى برازافيل للمصالحة الوطنية والحوار السياسي بين مواطني أفريقيا الوسطى، الذي اضطلعت فيه بدور نشط في إيجاد حلول للأزمات التي شهدتها أفريقيا الوسطى.

ويرحب بلدي بالحوار بين الأطراف في مالي من أجل عودة نهائية للسلام والأمن في ذلك البلد. ويرحب بعملية المصالحة الجارية في جنوب السودان لإقناع مواطني جنوب السودان باختيار السلام.

ونحن مقتنعون بأن الحوار الصادق والسمو فوق مصالحنا الذاتية فضيلتان يمكن أن تسهما في حلّ هذه المسائل. وبلدي سيواصل دعم هذه العملية من الحوار والمصالحة.

موحدا يتطلب التزام جميع الدول وشركائها. ويعد هذا الموقف الأفريقي الموحد جزءاً من رؤية أفريقيا لعام ٢٠٦٣. ولهذا يؤيده بلدي تشاد تأييداً كاملاً ويأمل في أن يتجلى هذا النهج بشكل بارز في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وللأسف، نرى أنه عشية الاجتماع الهام المتعلق بما بعد عام ٢٠٠٥، لا تزال المخاطر الأمنية قائمة. وما برحت النزاعات المسلحة، وظاهرة الإرهاب تشكل تهديدات مستمرة في مناطق عدة من أفريقيا. وتفاقمت تلك التهديدات جراء ظاهرة الهجرة التي تحرم قارتنا، أفريقيا، من قوتها العاملة. ولذلك علينا أن نوحّد جهودنا لتحقيق استجابات ملائمة وفعالة حيال تلك الظواهر، التي تهدد بصورة خطيرة مستقبل قارتنا.

وأغتنم هذه الفرصة لأحيي التضامن المتجدد الذي نشهده من جانب المجتمع الدولي في مجالي مكافحة الإرهاب، والتخلف. ولا تزال أفريقيا تدعم مختلف استراتيجيات الأمن والتنمية في منطقة الساحل التي بدأتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من المنظمات الأخرى. ويحدونا الأمل في أن يكون تنفيذ هذه البرامج فعالاً لتمكين قارتنا من مكافحة هذه الظواهر التي نواجهها حالياً بشكل فعال.

وتتطلب هذه التحديات الأمنية، إلى جانب الدعم الدولي، أن تتولى البلدان الأفريقية بنفسها مهام أمنها من خلال تنفيذ القوانين التي تكفل الأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية. واحتشدت بلدان منطقة الساحل، بوركينا فاسو ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، من خلال المجموعة الخماسية لبلدان منطقة الساحل، لتوحيد جهودها في بناء نظام قوي للقدرة على الصمود، والحكم الرشيد والأمن والسلام. فمن المعروف أن تمتع أي بلد أو منطقة بالأمن يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية داخله، وبالتنمية في البلدان المجاورة، وبالتالي، بالتنمية في القارة بأسرها.

وكان مؤتمر القمة بشأن الإرهاب الذي عقده مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ترأسناه في

لا الحصر. فعلى صعيد فلسطين بالتحديد، نرى أن الاستخدام غير المتناسب للقوة والخسائر البشرية والمادية المتكبدة في غزة غير مقبولة وتتحدى الضمير الإنساني. ومن الملح للغاية إيجاد حل لهذا النزاع، الذي طال أمده كثيراً. لذا، ندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس والحوار بغية التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم.

وفي ما يتعلق بالخطر الذي أخطرت له كوبا لسنوات عديدة، نؤكد مجدداً دعوتنا الواضحة والبسيطة إلى رفعه.

إن السلام والاستقرار والتنمية أمور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باحترام القوانين والقيم العالمية المشتركة، التي تشكل العدالة أساساً لها. لكننا نذكر بأسف أن هذه المبادئ العالمية لا تحظى بالاحترام غالباً، وبخاصة من جانب أقوى هذا العالم. وهذه هي الحال للمحكمة الجنائية الدولية، التي يبدو أنها تمارس المعايير المزدوجة ولا تلاحق سوى الضعفاء، بدلاً من أن تكون نزيهة ومحيدة ومستقلة. فنحو ٩٠ في المائة من المتهمين أفارقة.

ويجب احتتام المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، على أن يؤخذ في الحسبان مصالح جميع الدول وهواجسها، بحيث يجسد التركيبة الفعلية للعالم. فليس من العدل أن يعيش بلون شخص في القارة الوحيدة التي ليس لها ممثل دائم في هذا الجهاز.

وعلى المستوى الوطني، لدى تشاد خطة تنمية وطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وبرنامج وطني للأمن الغذائي، يرمي إلى ضمان تنمية مرنة وناشئة بحلول عام ٢٠٢٥، مدعومة بمصادر مستدامة ومتنوعة من النمو الذي يُوجد قيمة مضافة وعمالة. وتضمن الخطة لكل تشادي إمكانية الوصول الملائمة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمسكن اللائق وفرص التدريب الكافية. وإنني أشكر مجدداً جميع شركائنا الذين أعلنوا مشاركتهم في تمويل هذين البرنامجين في مؤتمر باريس في حزيران/يونيه.

وفي ما يتعلق بليبيا الجديدة - وهي بلد بالكاد بدأ وجوده بصفته كياناً متجانساً بعد سقوط نظام القذافي واغتياله - فقد اشتد العنف والناس يعيشون في ذعر دائم. وجيران ليبيا يسعون جاهدين لمساعدة ذلك البلد الشقيق على استعادة استقراره. والمجتمع الدولي بأسره مدعو إلى التصرف بشأن الحالة الأمنية الصعبة في ذلك البلد. وعلى الأشقاء الليبيين من مختلف الانتماءات السياسية والاجتماعية أن يدركوا أن السلام لا يمكن أن يأتي إلاً من الليبيين أنفسهم. لذا، يتعين عليهم الالتزام التزاماً حازماً بتسوية سياسية، السبيل الملائم الوحيد لضمان السلام والوحدة والسلامة الإقليمية لليبيا.

إن تشاد، وهي بلد مجاور لليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان ونيجيريا، تستضيف مئات الآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين الذين فروا من النزاعات المسلحة أو المخاطر الإرهابية. ومنذ عام ٢٠٠٣، استقبلنا أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ من تلك البلدان المجاورة، وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تشادي عائدين من ليبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى لأسباب أمنية، بينهم تشاديون مشردون. وقد اعتمدت خطة وطنية لاستجابة عالمية أعدها الحكومة وشركاؤها التقنيون والماليون، وهي قيد التنفيذ، لكنها تقتضي الدعم المالي والمادي من المجتمع الدولي.

وبضائع حالات النزاع المختلفة هذه تحديات أخرى لا تقل أهمية، مثل الفقر والتخلف والأمراض. وأذكر بشكل خاص أزمة فيروس إيبولا الحادة التي تُصيب بلداناً معينة في القارة الأفريقية، حيث تحتاج السكان وتؤثر على الاقتصادات المعنية تأثيراً خطيراً. وستقدم تشاد تبرعاتها المالية لهذه البلدان. وعلى المجتمع الدولي أن يتصرف سريعاً، على نحو منسق، لأن فيروس إيبولا لا يعرف حدوداً. وإنني أحيي طفرة التضامن من جانب المجتمع الدولي في احتواء انتشار هذا البلاء.

وخارج أفريقيا، ندعو إلى حل سلمي للنزاعات في أوكرانيا وسوريا، وبين إسرائيل وفلسطين، على سبيل المثال

دراماتيكية. وشهدنا تغييرا عميقا في الحالة الأمنية العالمية. ونشهد تهديدات غير مسبقة للسلام والأمن في أوروبا والعالم بعد الحرب العالمية الثانية، في حين لا يزال الإرهاب وتغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان وانتشار فيروس إيبولا تشكل تحديات عالمية.

ونحن بحاجة إلى بذل جهود متضافرة لتحقيق السلام والاستقرار في أوروبا والشرق الأوسط، ولاستعادة مصداقية القانون الدولي. ولا يمكن إطلاقا لأية ظروف تبرير الإرهاب بأي شكل من الأشكال. وبالتوقيع على اتفاقيات الامم المتحدة لمكافحة الإرهاب تعهدت الدول بمنع الجرائم الإرهابية والتحقيق فيها فضلا عن الامتناع عن دعم تلك الجرائم أو التسامح الضمني معها.

ويمثل تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام (داعش) تهديدا خطيرا لشعبي العراق وسوريا فضلا عن الشرق الأوسط الواسع. فهذا التنظيم الإرهابي يقوم بإعدام السجناء وقتل المدنيين وارتكاب أعمال الإبادة الجماعية ضد الأقليات الدينية والوطنية. وهو بوحشيته وجرائمه البربرية وأيديولوجيته المتطرفة يهدد البشرية جمعاء. وهو يتحدى القيم الإنسانية العالمية المجسدة في وثائق الأمم المتحدة. ويجب علينا وقف الإرهابيين. وتشيد إستونيا بجميع الجهود العالمية لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، وغيره من المنظمات الإرهابية وهي على استعداد للإسهام في تلك الجهود. وأود أن أرحب بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتخذ اليوم بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

وقبل ربع قرن من الزمان في السنة المدهشة ١٩٨٩، احتفلت أوروبا والعالم الديمقراطي بتغيير تاريخي كاسح. فقد إنهار حائط برلين. وانتهت الحرب الباردة التي قسمت العالم إلى معسكرين متناحرين لنصف قرن. وينبغي أن نحتفل هذا العام بذكرى سنوية لانتصار الحرية والديمقراطية. وبدلا من ذلك، تحوّل عام ٢٠١٤ إلى عام أصبح فيه النظام الدولي

ولتعزيز أجواء هادئة في الحياة السياسية الوطنية، نفذت تشاد آليات للحكومة السياسية، كان آخرها الإطار الوطني للحوار السياسي الذي أوجد في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وهذه الآلية موائمة بشكل أفضل للأحداث السياسية الراهنة، لأنها تشمل المجتمع المدني إلى جانب الأطراف السياسية. وقد أفضت هذه الآليات إلى الاستقرار المؤاتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلد تبقى فيه التحديات كبيرة.

ولتحسين الحوكمة، امتثلت تشاد لآلية الرصد التابعة للاتحاد الأفريقي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وهذا الامتثال يُثبِت بوضوح عزمنا على إدارة مواردنا الوطنية بشفافية تامة. وستواصل تشاد العمل لتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد عبر إصلاحات جوهرية لمؤسساتها، ومكافحة البطالة بإيجاد فرص العمل للشباب، ومكافحة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية تشاد على البيان الذي ألقاه للتوّ. اصطحب السيد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس إستونيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة توماس هندريك إلفيس، رئيس جمهورية إستونيا، وإن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس إلفيس (تكلم بالإنكليزية): في الأيام الـ ٣٦٤ منذ أن تشرفت بمخاطبة هذه الجمعية، تغير العالم بصورة

مهدهدا. وكما قال الرئيس أوباما صباح هذا اليوم، ”هذه رؤية للعالم تصنع فيها القوة الحق“. وأضاف، ”نحن نؤمن بان الحق يصنع القوة“. وإستونيا تؤمن بذلك. ونحن نؤمن بذلك أيضا. ولا بد من الإدانة الصارمة لتلك التطورات. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يترك القرم على ما هي عليه الآن. ولا يمكن أن نقبل تجميد النزاعات لأهداف جغرافية سياسية. ولا يمكن ترتيب الاستفتاءات التي تتفق مع القانون الدولي في مدة أسبوعين في ظل وجود القوات المسلحة الأجنبية. ولا يمكن أن تعتبر نتائج تلك الاستفتاءات شرعية. ويجب أن يبقى الاستقلال والسيادة وسلامة الأراضي حقوقا أساسية للدول والأمم. ويشمل ذلك الحق في توجيه مصيرها بالذات وفي اختيار حلفائها، على النحو الوارد في ميثاق باريس لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتلك الاختيارات الحرة من جانب الدول المستقلة لا يمكن قبولها باعتبارها مبررا للعدوان. ومع ذلك، لم تكن رغبة أوكرانيا إطلاقا اختيارا ترتيباتها الأمنية التي استخدمت مبررا للعدوان. فمجرد رغبتها في تعزيز العلاقات السياسية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي، وهو ليس ترتيبا آمنا، أدت إلى تفكيك أوصال البلد.

ماذا يمكننا أن نفعل، إذن، لإعادة شرعية الاتفاقات الدولية. لقد كانت هناك إشارات تحذير للحوادث الحالية في أوكرانيا في وقت سابق. ودقت نواقيس الخطر بالفعل قبل ستة أعوام في جورجيا، ولكن لم يسمع نداء اليقظة سوى قلة. ولذلك، علينا أن نأخذ منع نشوب النزاع مأخذا أكثر جدية. ويجب أن ندعم الدول في اختيارها للديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والقرارات الناشئة من ذلك. وتضطرنا هذه التطورات الأخيرة إلى إعادة النظر بجدية في دور الأمم المتحدة. فكيف يمكن تعزيز أحد الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهو صون السلام والأمن العالميين، حينما يجري تجاهل الاتفاقات الدولية الأساسية وتغيير حدود الدول وضم أراضيها عن طريق القوة؟

كما عرفناه منذ الحرب الباردة منتهكا وموضع شك. وبرزت الجغرافيا السياسية المستهترّة إلى الصدارة مرة أخرى في العلاقات الدولية. وتعرضت للاتفاقات الدولية التي اعتمد عليها استقرار هيكل الأمن بعد الحرب العالمية الثانية. وأود أن أشير إلى ما اتفقنا عليه بصورة جماعية. فميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ يعلن:

”يُمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة“.

وفي وثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥، اتفقت جميع بلدان منطقة المحيط الأطلسي على عدم استعمال القوة لتغيير الحدود أو تحدي الاستقلال السياسي لأية دولة. واتفقت الدول على أن تحترم كل واحدة منها سلامة حدود الدول الأخرى؛ وأن تمتنع كل واحدة منها عن جعل أرض الدول الأخرى موضوعا للاحتلال العسكري المنظم. ولن يعترف بقانونية أي احتلال أو حيازة لتلك الأرض. وفي ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة الصادر عن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٠، وافق جميع الموقعين على الميثاق، من فانكوفر إلى فلاديفوستوك، على ”الاعتراف الكامل بحرية الدول في اختيار الترتيبات الأمنية الخاصة لها“.

وبضم القرم وغزو شرق أوكرانيا، انتهك أحد الموقعين جميع هذه الاتفاقات. ولذلك، نجد أنفسنا في بيئة أمنية جديدة بشكل كامل وغير منظورة. وعلينا أن ننفذ الاتفاقات الأساسية التي يعتمد عليها صون سلامنا وأمننا.

إن الأزمة الأوكرانية ليست مجرد نزاع بين بلدين. بل هي ليست مجرد مسألة أوروبية. ولو كان بدلا من الاتفاقات والقوانين تطبق القوة الوحشية المحضّة؛ ولو أصبح تغيير حدود الدول بالقوة قاعد مقبولة، فإن استقرار العالم بأسره يصبح

منبرا عالميا لتبادل المعلومات، بعيدا عن القيود المفروضة. وتشعر إستونيا بالاعتزاز لكونها أحد الأعضاء المؤسسين لتحالف الحرية على شبكة الانترنت، وهو تحالف يضم ٢٣ دولة تلتزم بتعزيز حرية التعبير على شبكة الانترنت، وبأن تكون نموذجا لأصحاب المصلحة المتعددين في شبكة الانترنت الحرة والمنفتحة. والتحالف هو مبادرة عالمية تجمع بين الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ورجال الأعمال، ومراكز التفكير.

وفي نيسان/أبريل، عقد تحالف الحرية على شبكة الانترنت اجتماعا له في عاصمتنا وأصدر بيان تالين، حيث أعرب فيه عن اقتناعنا الشديد المشترك بأن جميع الناس لهم الحق في الحقوق والحريات نفسها، على شبكة الانترنت وخارجها. هذه ليست مسألة تتعلق بنمط الحياة. إن شبكة الانترنت هي قوة دفع باتجاه تحقيق النمو الاقتصادي، وأداة رئيسية للتنمية. ومنذ تسعينات القرن الماضي، ازدهرت شبكة الانترنت لتصبح شبكة عالمية من المستخدمين الذين يبلغ عددهم قرابة ٣ بلايين شخص. ومعظم البليون مستخدم المقبلين لشبكة الانترنت سوف يأتون من البلدان النامية. وينبغي لخطّة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تعترف بأهمية التكنولوجيات الجديدة والخدمات الالكترونية، باعتبارها مساهما رئيسيا في تحقيق أمن العالم ورفاهه. وكلما ازدادنا اعتمادا على الخدمات الرقمية في حياتنا اليومية، أصبحنا أكثر عرضة للهجمات الالكترونية. فأمن الفضاء الالكتروني ضروري، ليس لحماية الحقوق فحسب، بل لتحقيق الرخاء الاقتصادي أيضا. والهجمات الالكترونية يمكنها أن تشل الخدمات أو البنى التحتية الهامة. وبإمكانها أن تتسبب بأضرار اقتصادية هائلة. بيد أن الحد من الوصول إلى شبكة الانترنت أو فرض رقابة على محتوياتها لا يشكلان الحل لانعدام أمن الفضاء الالكتروني.

ومن الضروري تحقيق التنمية المستدامة بغية التصدي لبعض التحديات التي نواجهها. وحتى في البيئة الأمنية المشهقة

ولا يمكننا تجاهل أن مجلس الأمن ظل مصابا بحالة من الشلل فيما يجري التلاعب بالعدالة الدولية وتصعيد الأزمات المتعددة. ويلزم إصلاح مجلس الأمن. ولا بد من تنقيح أساليب عمله ومبادئه، مع إيلاء اهتمام خاص لانفتاح عملياتها وإخضاعها للمساءلة وشفافيتها. ويتحمل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن مسؤولية هائلة عن ضمان السلام الدولي. وينبغي ألا يسيء أي عضو دائم استخدام حق النقض (الفيتو) للالتفاف حول مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ولاتزال حقوق الإنسان أغلى قيم الأمم المتحدة. وللأسف، لا يزال لا يمكن افتراض أن احترام حقوق الإنسان هو القاعدة.

ولا يمكننا أن نقبل الحجج التي مفادها أن حقوق الإنسان لا تنطبق في بعض البلدان لأسباب ثقافية. إن حقوق الإنسان، كما وردت في الإعلان العالمي، ذات طابع عالمي، وغير قابلة للتصرف، ومصونة. فهي مبنية على التزعة الإنسانية لكل إنسان وكرامته.

وليس بالإمكان ضمان السلام أو العدالة، الاستقرار أو الأمن ما لم يتم احترام الحقوق الأساسية لجميع البشر وحمايتهم من قبل جميع الحكومات في كل بلد. علاوة على ذلك، يجب أن نولي اهتماما خاصا لحقوق أشد الفئات ضعفا. ويجب حماية حقوق المرأة أينما كانت. ومن الأهمية بمكان تمكين المرأة ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب أن نحترم حقوق الأطفال، والأقليات، وكذلك حقوق السكان الأصليين. ويجب أن نهتم بالناس ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن حرية التعبير ما فتئت حقا يتصف بالأهمية. فبعض الدول قد بذلت جهودا لوقف تدفق المعلومات بحرية على شبكة الانترنت، وتقسيم الفضاء الالكتروني وفقا لحدود الدول. يجب أن نتجنب ذلك. لا بد أن تظل شبكة الانترنت

ومنذ ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، اعتقدنا أننا تحررنا نهائياً من بعض الأيديولوجيات الشيطانية. ومع ذلك، نشهد اليوم عودة للأفكار البائدة التي تعود إلى عام ١٩٣٨. ووجود اثنيات مشتركة في الخارج قد استخدم كمبرر لضم الأراضي. وهذا يحدث في عام ٢٠١٤، وليس في عام ١٩٣٨. لذا، شهدنا أيضاً العودة إلى أيديولوجيات الكراهية، ونشر الأكاذيب، والدعاية المضللة. يجب أن نكون واضحين في إدانة القوميات المتطرفة، ورهاب المثليين، وكراهية الأجانب، والتطرف الديني. ونحن بحاجة إلى تذكّر القيم التي أنشئت الأمم المتحدة لحمايتها، وإعادة التأكيد عليها. ولا بد للأمم المتحدة، وهي أداة عالمية فريدة من نوعها لتحقيق الأمن والسلام، أن تنجح حيث فشلت عصبة الأمم ذات مرة.

دعونا لا ننسى أنه قبل ٧٥ عاماً، في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩، جرى التوقيع على اتفاق بين ألمانيا تحت حكم هتلر واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تحت حكم ستالين لتقسيم أوروبا الشرقية إلى دوائر تخضع لنفوذهما. وبعد أسبوع، في ١ أيلول/سبتمبر، قام هتلر بالهجوم على بولندا. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أي بعد أسبوعين ونصف أسبوع، قام حليف هتلر سابقاً، الاتحاد السوفياتي، بالهجوم على بولندا، وبدأت الحرب العالمية الثانية.

إن تاريخ ٣١ آب/أغسطس من هذا العام قد شهد الذكرى السنوية العشرين لمغادرة القوات التي احتلت إستونيا - القوات التي كانت هناك نتيجة اتفاق ستالين - هتلر بالذات. بيد أنه بعد مجرد بضعة أيام، في ٥ أيلول/سبتمبر، تعرّض ضابط في الشرطة الإستونية للخطف على أرض إستونية من جانب عناصر تنتمي إلى أجهزة استخبارات أمنية أجنبية، وتم سوقيه بالقوة إلى موسكو، حيث لا يزال محتجزاً في سجن ليفورتوفو الشائن.

لا يسعنا أن نسمح لأي كان على الإطلاق بتقسيم البلدان إلى مناطق نفوذ. إن مجتمع الأمم لن يكون آمناً إلا عندما يشعر

حالياً، يجب أن نهتم بمستقبل كوكب الأرض، ونعمل لإيجاد عالم يعيش فيه كل شخص حياة كريمة خالية من الفقر والعنف والإقصاء. وفي عالمنا المترابط اليوم، يصعب التوصل إلى ذلك من دون تحقيق السلام والاستقرار.

إن العالم يواجه اليوم أيضاً تفشي فيروس قاتل. لم يعد ذلك مصدر قلق محلي لدى بضعة بلدان. فلقد أصبح فيروس الإيبولا حالة طارئة تتعلق بالصحة العامة على الصعيد الدولي. وبالرغم من الجهود التي بذلتها فعلاً حكومات ومنظمات دولية، فإن تفشي هذا الفيروس أخذ في التسارع. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها التحالف العالمي للتصدي لفيروس الإيبولا، المعني باحتواء انتشار الفيروس ووقفه.

وتغير المناخ هو بالفعل تهديد وجودي لبعض البلدان. إنه يؤثر تأثيراً كبيراً على ظروف معيشتها وأمنها. والدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر ضعفاً. وإذا لم نتصرف بالسرعة الكافية، سوف تتعرض بلدان أخرى للخطر أيضاً. ويجب أن نواجه هذه المشكلة بصورة شاملة، ليس من منظور المصلحة الوطنية أو الاقتصادية القصيرة الأجل فحسب.

إن مخاطر الصراعات، والعنف، وانعدام الأمن، والانهيار المالي والاقتصادي، وتغير المناخ، والافتقار إلى الموارد، والكوارث الطبيعية، هي مخاطر مترابطة ترابطاً وثيقاً وتحتاج إلى مواجهة شاملة. ويجب أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عالمية الطابع حقاً. وأفضل طريقة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هي أن نعمل معاً. وإحراز تقدم في هذه الميادين يضمنه الحكم الرشيد، والشفافية في اتخاذ القرار، وتراجع الفساد. أمّا المؤسسات الفعالة والمسؤولة فهي عوامل قوية تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، والتكنولوجيا الرقمية الحديثة تساعدنا على إنشائها. ولقد أقمنا في إستونيا نظاماً للإدارة الإلكترونية يزيد من الشفافية ويحد من الفساد. ونحن نتشاطر هذا النظام مع جميع الشركاء المعنيين، وما زلنا على استعداد للقيام بذلك.

القانون الدولي وتعزيز التنمية التي يناصرها بلدكم، جمهورية أوغندا. وفعلا، يشكل تكريس هذه الدورة للجمعية العامة لموضوع "إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة المالية لعام ٢٠١٥" للمناقشة العامة في الدورة التاسعة والستين دليلا على اهتمام أوغندا بالتغلب على المشاكل الحالية المتمثلة في تخلف النمو في جميع أرجاء العالم.

وتسلم غينيا الاستوائية بصلاحيات وأهمية الموضوعين المقرر مناقشتهما في الاجتماعين الرفيعي المستوى المقترحين لعام ٢٠١٥ - ويعقد أحدهما في شباط/فبراير، للنظر في سبل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويعقد الآخر في آذار/مارس، بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا الصادق وتهانينا للأمين العام بان كي - مون على الأعمال المتميزة التي اضطلع بها على رأس المنظمة العالمية في ظل ظروف دولية متسمة بالإرهاب والقرصنة وأنشطة المرتزقة والأوبئة الكبرى التي تؤثر على العالم اليوم. وفعلا، تتحمل هذه الدورة للجمعية العامة المسؤولية الكبيرة المتمثلة في إيجاد حلول لمشاكل الفقر والجوع السائدة في جميع أرجاء العالم، والعنف والتراعات المسلحة والقرصنة ونشاط المرتزقة والأوبئة الكبرى مثل وباء فيروس إيبولا الذي تفشى مؤخرا ويلحق الدمار في الوقت الحالي ببعض البلدان في أفريقيا. ونظرا لآثار المميتة لفيروس إيبولا وعدم توافر الموارد الكافية لمكافحته، وفي مناسبة منح الجائزة الدولية الثانية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) للبحوث في علوم الحياة لغينيا الاستوائية، فإن حكومة جمهورية غينيا الاستوائية أعلنت التبرع بمبلغ مليوني دولار لمنظمة الصحة العالمية لتمويل البرامج الرامية إلى مكافحة فيروس إيبولا.

ولن تكون الأمم المتحدة قادرة على إيجاد حلول لهذه المشاكل الشائكة ما لم يتم تعزيز وتنشيط دور الجمعية العامة، الذي صار روتينيا في الأعوام الأخيرة. ولن تتمكن

أصغر أعضائه بالأمان. ونحن لا نقبل التهديد والتخويف في العلاقات الدولية خلال القرن الحادي والعشرين، ولن نقبل ذلك. ولا يسعنا تحقيق السلام والأمن والرخاء في أوروبا، أو في العالم، ما لم نجد مرة أخرى سبيلا لإنفاذ الاتفاقات التي وقّعناها جميعا والتي نحن أطراف فيها، وإعادة تأكيدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على الخطاب الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد توماس هندريك ألفيس، رئيس جمهورية إستونيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطحب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو (تكلم بالإسبانية): أحمل معي إلى هذه الدورة للجمعية العامة تحايا السلام والصداقة والتضامن من شعب غينيا الاستوائية واستعداد حكومة بلده الكامل للإسهام في إنجاز مهمتنا المشتركة لصون السلام والاستقرار في جميع أرجاء العالم، وتشجيع التنمية المتسقة للبشرية.

وأود في البداية أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم الرائع لتولي رئاسة أعمال هذه الدورة العادية التاسعة والستين للجمعية العامة. وتبرر انتخابكم سياسة السلام واحترام مبادئ

لقد كفل انتقال السلطة عن طريق المساواة في الحقوق بين جميع الخيارات السياسية.

وتتم إدارة الشؤون العامة بأقصى قدر من الشفافية، والمسؤولية والمساءلة، في حين تضطلع مؤسسات يعول عليها بمهمة حماية حقوق الإنسان ورصدها.

ومن هذا المنطلق الرامي إلى ضمان مشاركة جميع مواطني غينيا الاستوائية في تنظيم وإدارة الشؤون العامة في البلد، وجهت الحكومة دعوة إلى جميع الأحزاب السياسية - إلى تلك الموجودة داخل البلد وفي الشتات على حد سواء - لحضور حوار وطني من المقرر عقده في تشرين الثاني/

نوفمبر بوصفه فرصة لتعزيز الديمقراطية في بلدنا، وهي خبرة إيجابية في تجربتنا الديمقراطية التي ما تزال تسفر عن نتائج إيجابية منذ انطلاقتها في عام ١٩٨٢.

وبالتزامن مع هذه العملية السياسية، وبفضل السلام والاستقرار السياسي اللذين حققناهما، فقد اتخذت حكومة بلدي مبادرات اقتصادية ترمي إلى تنمية مواردنا الطبيعية والارتقاء بغينيا الاستوائية إلى مركز البلد الناشئ من الناحية الاقتصادية بحلول عام ٢٠٢٠. وأود - باسم شعب غينيا الاستوائية - أن أشكر البلدان التي ما فتئت تتعاون مع حكومة بلدي على تطوير علاقاتنا الاقتصادية والتجارية، وهي على وجه الخصوص، الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية كوبا وفرنسا والبرازيل وروسيا والمغرب.

في الختام، ومع خالص التمنيات بأن تستعيد الأمم المتحدة دورها الرائد في تحقيق السلام والأمن والتنمية العالمية، أود أن أنمّي للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به من فوره.

الأمم المتحدة إطلاقاً من إيجاد حلول دائمة لهذه المشاكل إذا لم يحتكم مجلس الأمن للقواعد التي تحترم روح الديمقراطية والعدالة الدولية. وفي نهاية المطاف، لن تكون الأمم المتحدة قادرة على إيجاد حلول مرضية لهذه المشاكل ما دام النظام الحالي لسيادة القوة في العلاقات الدولية مستمرا.

ولذلك تشعر جمهورية غينيا الاستوائية بقلق بالغ من انتشار أعمال التدخل التي لا تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهذه الأعمال للتدخل تعطل عملية الديمقراطية الحقيقية في البلدان المتأثرة لكونها تتجاهل السمات والخصائص الأساسية لتلك المجتمعات، وبالتالي تؤدي إلى زيادة تأجيج الانقسامات وعدم الاستقرار الاجتماعي - السياسي للدول. ويجب أن نميز بوضوح بين دعم عملية ديمقراطية داخلية حقيقية والتدخل الذي يمارس من خلال الضغوط التي تؤدي إلى حالات سوء الفهم والتعصب والاستبعاد والرفض والكرهية فيما بين المواطنين والحروب بين الأشقاء.

وفي غينيا الاستوائية، نحن نقول إن الديمقراطية ليست منتجا مستوردا ولا يمكن تصميمها في مكاتب البلدان الأخرى. فالديمقراطية يشكلها تطبيق القيم الإيجابية التي يتسم بها أي مجتمع، والشعب وحده هو المؤهل لتحديد النموذج الأنسب له والسير في طريقه الخاص نحو تنميته الخاصة. وبرؤيتنا هذه، اعتمدت جمهورية غينيا الاستوائية في عام ١٩٨٢ نظرية التحريب الديمقراطي، الذي سمح لمواطنينا بالذات، من خلال المجالس المجتمعية، بالمشاركة في تصميم تنميتهم السياسية، التي أدت إلى تهئية المناخ الحالي للسلام والاستقرار والرخاء الاقتصادي من خلال الإصلاحات السياسية المتتالية.

وأحدث هذه الإصلاحات هو جعل غينيا الاستوائية دولة ديمقراطية حديثة تكفل فيها المشاركة الشعبية والسياسية التمثيلية على أعلى مستوى ممكن.

كولومبو على الإسهام في عملية وضع خطة التنمية العالمية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥. وأيدوا أيضا تركيز الجهود على القضاء على الفقر المدقع، فضلا عن إعادة التأكيد على التزامهم بتحقيق التنمية المستدامة. ويرتكز منظور خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على القيم المشتركة والمبادئ الواردة في ميثاق الكمنولث، فضلا عن خبرات فرادى الدول. ويشجع قادة الكمنولث الآخرين على المشاركة في المفاوضات الحكومية الدولية المقبلة بروح من التضامن الرامي إلى تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بطريقة متوازنة.

ويمثل الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، أحد أكثر الأهداف قدرة على إحداث التغيير التي اقترحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ونأمل أن يساعد هذا الهدف على تعزيز تعزيز دور وتمثيل البلدان النامية في عملية صنع القرار ويجب أن تركز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على مسألة التنفيذ. ولن يكون ممكنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون توافر الإرادة السياسية وإبداء روح التفاني من جميع البلدان. ويجب التأكد من عدم تكرار عجز البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي دعا إلى إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وعند تحديد الأهداف، يجب عدم حرمان البلدان من الحيز اللازم للسياسة العامة كي تتمكن من تحديد أولوياتها المحلية. وبدلا من مطالبة البلدان بإعادة ترتيب أولويات إنفاقها المحلي، ينبغي أن ينصب التركيز على تعزيز الشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، على أن تكون مدعومة بالالتزام الصادق بذلك. وهي مطلب أساسي لتمكين بلدان الجنوب من الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيا بوصفهما أمرا أساسيا لبناء القدرات. ومن الضروري للغاية أيضا التصدي للعقبات الهيكلية والحواجز السياسية التي تحول

اصطُحِب السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية.

اصطُحِب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راجاباكسا (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونتمنى لكم النجاح، ونؤكد لكم كامل تعاوننا معكم.

إن موضوع هذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة التالية لعام ٢٠١٥“ يتسم بحسن التوقيت. لقد شهد العالم تغيرات كثيرة منذ إنشاء الأمم المتحدة، وأحرز الكثير من التقدم منذ عام ٢٠٠٠ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، فإن هناك العديد من التحديات التي لا يزال يتعين التصدي لها. ولا يمكن تجاهل الضرورة الأخلاقية والعملية لإيجاد عالم منصف وكوكب مستدام تحقيقا لهذا الغرض.

إن الكمنولث، الذي تتولى سري لانكا رئاسته حاليا، يمثل ما يزيد على ربع أعضاء الأمم المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، اتفق رؤساء حكومات الكومنولث في

النهج المتبع في الحالات المثيرة لبالغ القلق التي تنطوي على حالات الطوارئ الإنسانية في أماكن أخرى.

ولكي تظل تعددية الأطراف فعالة وهامة، لا بد من إصلاح المؤسسات المعنية. وبغية تحقيق النجاح، ينبغي لتلك العملية أن تتوخى الابتعاد عن تسييس نظم الأمم المتحدة وآلياتها ويجب ألا تكون رهن أشكال مختلفة من التمويل. ويجب أن تجد هيئات الأمم المتحدة سبلا للعمل مع الحكومات من خلال الحوار والفهم الأفضل للحالات والتعاون، بما في ذلك تقديم المساعدة لتعزيز المؤسسات الوطنية. يجب أن يشكل هذا النهج جوهر الدبلوماسية المتعددة الأطراف في سعيها نحو إيجاد حلول مستدامة للتحديات العالمية، بدلا من استخدام أساليب اليد الطولى.

كما تشهد السنة السبعون على إنشاء الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، حيثما اتفق قادة العالم على دعم الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. يجب تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد في العام المقبل على الأقل.

إن تغير المناخ هو أحد التحديات الهائلة التي نواجهها حاليا. ولا بد من التوصل إلى استجابة عالمية قوية بحلول عام ٢٠١٥ على أساس المساواة ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

إن زيادة أعمال العنف في الشرق الأوسط تدعو إلى الأسى الشديد. وأؤكد دعم سري لانكا لقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمستقلة والقابلة للبقاء، تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها، جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل. ونتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة عضو لها كامل العضوية في الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. ويجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى فلسطين لإعادة بناء البلد.

دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل القواعد غير العادية المنظمة للتجارة والاستثمار. ومن الأهمية بمكان أيضا تهيئة بيئة اقتصادية دولية مساندة، وتعزيز تدفقات الاستثمار، بما في ذلك، من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ونظام تجاري متعدد الأطراف ويتسم بالانفتاح.

ويقينا، فإن دور الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فضلا عن تحقيق الرخاء أمر بالغ الأهمية في عالمنا المعاصر. ومع ذلك، من أجل كسب ثقة وحسن نية المجتمع الدولي بأسره، فإن أحد أهم المتطلبات الأساسية هو اتساق المعايير وتطبيقها على الجميع دون أي تصور للانتقائية أو التمييز بأي شكل كان. ويتبين في هذا السياق أن الأداء الحالي للنظام يحتاج إلى دراسة بغية تعزيز مصداقيته. إذ تستخدم حقوق الإنسان كأداة لتنفيذ برامج قائمة على دوافع محددة من دون فهم الطابع المعقد للمسائل في البلدان المعنية أو إدراكه. ينبغي للجميع إدراك أهمية حقوق الإنسان بوصفها مفهوما معنويا وأخلاقيا لا كأداة سياسية. إن التدخل الخارجي بدون إيلاء اعتبار كاف للهياكل الاجتماعية والتقاليد الثقافية للبلدان التي يجري فيها ذلك التدخل، سيؤدي حتما إلى زعزعة الاستقرار، الأمر الذي يتضح على نطاق واسع اليوم في معظم أنحاء العالم. تولّت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة غريتا غونارسدوتير (أيسلندا).

كما أصبحت سري لانكا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع لحظها العاثر ضحية لخطط مغلوبة للبعض في مجلس حقوق الإنسان، الذين تجاهلوا التقدم الكبير الذي أحرزته سري لانكا في مجالات إعادة الإعمار وإعادة التأهيل والمصالحة في غضون فترة قصيرة لا تزيد عن خمس سنوات. وثمة انعدام واضح للتوازن والتناسب في الطريقة التي يجري بها استهداف بلدي اليوم، في تجاهل لتلك الإنجازات الهامة. ويتناقض ذلك مع

الجائر المفروض على كوبا. وتعد الإجراءات الانفرادية من هذا القبيل، التي تؤثر على السكان الأبرياء في البلدان، غير أخلاقية. وبالرغم من تأثر سري لانكا بالإرهاب، لكنها حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ونجحت سري لانكا في تبوء مرتبة تسبق جميع بلدان جنوب آسيا على مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠١٣. ومن خلال اعتماد استراتيجية التنمية الوطنية -

ماهيندا شنتانا، أو رؤية للمستقبل - شرعت حكومة سري لانكا في تنفيذ برنامج التنمية الشاملة التي تركز على الريف. وانطوى ذلك على اتخاذ القرارات السياسية الجريئة المرتبطة بإدارة الاقتصاد الكلي، وتنشيط الزراعة، وتطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الطرق والطرق السريعة، والموانئ والمطارات، والري وتوزيع المياه، وشبكة قوية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتنمية المناطق الحضرية والمدن بصورة عادلة، الأمر الذي أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧,٨ في المائة هذا العام، وبلغ نصيب الفرد من الدخل ٣ ٢٨٠ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٣. والأمر الذي يبعث كذلك على الارتياح العميق هو إدراك أن التمكين الاقتصادي والسياسي لأهل الشمال، مدعوما بالاستثمارات الضخمة في البنية التحتية وسبل العيش، ساهم أيضا في تحقيق هذا النمو.

نما التعليم في مجال تكنولوجيا المعلومات في سري لانكا باطراد من مجرد ٣ في المائة خلال عام ٢٠٠٥، إلى ما يناهز ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٤. ومُنح برنامج نرسلا الذي وضعته سري لانكا، جائزة مؤسسة بيل وميليندا غيتس المرموقة كأفضل برنامج للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في الريف، في العالم.

وجرى، مع نهاية الإرهاب خلال شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، تمشيا مع مسؤولياتي أمام شعبي، تنفيذ مبادرات واسعة النطاق لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل وإعادة التوطين، بعد انتهاء الصراع في الشمال، في فترة قصيرة نسبيا مدتها أربع سنوات.

وتؤمن سري لانكا إيماننا راسخا بالحاجة إلى التضامن بين آسيا وأفريقيا. وإذ تبدي سري لانكا إعجابها بالجهود التي تبذلها شعوب أفريقيا بغية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدأت عملية التواصل مع بلدان في أفريقيا لتبادل المعارف والخبرات في المجالات ذات الأهمية. يجب أن يدعم المجتمع الدولي بقوة القضاء المبكر على الأمراض الفتاكة في أفريقيا.

وتظل سري لانكا ملتزمة بدعم جميع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة الإرهاب المنبثق عن الأيديولوجيات المتطرفة التي تؤثر على الأفراد عبر الحدود الوطنية. ولا يزال الإرهاب يشكل تهديدا خطيرا لأمن الدول واستقرارها في جميع أنحاء العالم. وسري لانكا، التي عانت على أيدي الإرهاب، تعرف جيدا تأثيره الشديد على المجتمعات والمجتمعات المحلية والمؤسسات التي تقوم على التقاليد والمثل الديمقراطية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز اتخاذ الإجراءات المتعددة الأطراف بشأن الإرهاب، بما في ذلك وضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي واعتمادها في أقرب وقت ممكن.

كما أن سري لانكا ملتزمة بدعم جميع الجهود المتعددة الأطراف للتصدي لتمويل الإرهاب والقرصنة وجميع أشكال الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي. ونود أن نذكر بدعوتنا الموجهة إلى المجتمع الدولي بعدم دعم الجماعات الإرهابية بأي شكل من الأشكال، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وتعرب سري لانكا عن قلقها إزاء التفجيرات التي تقتل المدنيين الأبرياء وحتى الأطفال قبل ولادتهم في حالات عديدة في جميع أنحاء العالم.

وتعرب سري لانكا عن بالغ القلق إزاء التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد البلدان النامية، وتؤيد تأييدا راسخا دعوة الجمعية العامة إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي

خطاب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس جمهورية فتزويلا البوليفارية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية فتزويلا البوليفارية
اصطحب السيد نيكولاس مادورو موروس، رئيس
جمهورية فتزويلا البوليفارية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة،
يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد نيكولاس
مادورو موروس، رئيس جمهورية فتزويلا البوليفارية، وأدعوه
إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس مادورو موروس (تكلم بالإسبانية): في البداية،
وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أحضر بصفتي رئيس جمهورية
فتزويلا البوليفارية، أود أن أشكر الجمعية العامة، وجميع
الحكومات الممثلة فيها، ومختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة
على التأيين الصادق الذي جرى في نفس وقت بمقر الأمم
المتحدة في نيويورك، وفي جنيف وأماكن أخرى في العالم لإنسان
غير عادي، هو القائد هوغو تشايفيث، الذي حمل دائما رايات
السلام والمساواة واحترام شعوبنا. وهذا أول شيء أود أن أعبر
عنه من أعماق قلبي، بالنيابة عن شعب فتزويلا، مستحضرا
نحجه الذي يرمي إلى مواجهة الإمبريالية والظلم، ومذكرا به.

لقد أجرينا مناقشات منذ عدة عقود الآن بشأن ضرورة
إصلاح المنظمة، وتعاقب على رئاسة الجمعية عدة رؤساء.
لقد ذكرت بقوة خلال هذا الصباح، الرئيسة ديلما روسيف،
والرئيسة كريستينا فرنانديث، والرئيس إيفو موراليس أهما
ورؤساء آخرين للأمريكتين، بالحاجة إلى إعادة توجيه،
وتصحيح وتحسين أداء منظومة الأمم المتحدة برمتها. إن هذه
المنظومة قائمة منذ ٧٠ عاما أي منذ انتهاء ما يسمى الحرب
العالمية الثانية، التي دارت رحاها في أوروبا وأجزاء أخرى من
العالم بين عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٥.

والأهم من ذلك، أعيد تأسيس الهياكل الديمقراطية في الشمال.
وأجريت انتخابات مجلس المحافظة الشمالية خلال شهر أيلول/
سبتمبر ٢٠١٣، بعد انقطاع دام ٢٨ عاما، في إطار المحافظة
على التقاليد الديمقراطية في سري لانكا التي جرت حمايتها
بشكل مستمر منذ عام ١٩٣١، وهو العام الذي حققنا خلاله
حق الانتخاب للجميع.

وأذكر في هذا السياق بالزيارة التي قام بها الأمين العام
إلى سري لانكا بعد أسبوع فقط من انتهاء النزاع، عندما بزغ
عهد جديد من السلام. وقد شكل ذلك مظهرا من مظاهر
التعاون الوثيق بين بلدي والأمم المتحدة، والتزامنا بالعمل معا
في المستقبل.

إننا نواصل مسارا تحويليا ومرضيا للغاية يصب في مصلحة
شعب سري لانكا قاطبة. وفي إطار الاضطلاع بهذه المهمة، فإننا
نعمل وفقا لسياستنا الخارجية التقليدية المتعلقة بمد يد الصداقة
للجميع وعدم معاداة أحد. ونأمل أن يرد المجتمع الدولي بالمثل،
ويساعد سري لانكا في عملية مصالحتها الداخلية، وتنميتها
الاقتصادية دون ممارسة ضغط لا داعي له علينا.

لقد ألهمنا كلام غوتاما بوذا الذي قال بأنه يتعين أن
يكون الغرض من كل النشاط الإنساني بناء النظام من الفوضى
والوئام من الفتنة. وعملا من جانب حكومة سري لانكا بهذه
العبارة الحكيمة، فإنها تظل ملتزمة بتحقيق هدفها المتمثل في
متابعة عمليات المصالحة وبناء الدولة، دون أن يثنيها عن ذلك
النقد المغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية
العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية سري لانكا الديمقراطية
الاشتراكية، على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ماهيندا راجاباكسا، رئيس جمهورية
سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة
الجمعية العامة.

بسيادتها على نطاق أوسع، وأن تصغي إلى أصواتها، وتتم بها، وتبدي الاحترام لها.

لقد استمعنا إلى خطب ألقى اليوم في بداية هذه الدورة التاسعة والستين. ونحن نؤمن أيضا بتعزيز دور الأمين العام. وكما سبق أن قلنا مرات عديدة، يجب أن يكون لنا أمين عام يمثلنا جميعا، وأن يكون لديه نفوذ سياسي ومؤسسي لإيجاد حلول للصراعات القائمة في العالم. ويجب إعادة تكوين نظام عمل الجمعية العامة والمهام التي تقوم بها. ويجب إضفاء الطابع الديمقراطي عليها، وإعطاؤها دورا قياديا لكفالة أن تفضي دائما المناقشات الكبيرة التي تجري هنا إلى النجاح في معالجة المسائل الرئيسية التي يواجهها العالم. لهذا السبب، نعتقد أنه علينا أن نبني أمة متحدة جديدة في محاولة لإيجاد عالم جديد متعدد الأقطاب يسوده السلام، دون وجود امبراطورية تستطيع أن تفرض إرادتها على عالم أحادي القطب. وهذا أمر ملح للعالم بأسره.

وبما يتخطى ما قد يعتقده مسؤولون من مختلف الحكومات الممثلة في هذه القاعة، أصبح لدينا بالفعل عالم آخر نتمنى فيه جميعا أن نتكلم، ونفكر، ونقرر مصير منطقتنا، ونحقق السلام لشعوبنا. فقد ظهرت نزعة إقليمية جديدة. وفي أواخر أربعينات وخمسينات القرن الماضي، شهدنا ولادة الاتحاد الأوروبي كنتجربة عاشتها هذه النزعة الإقليمية الجديدة، حيث نالت إعجاب الكثيرين واقتدوا بها في جميع أنحاء العالم. وفي السبعينات والثمانينات، شهدنا ظهور منظمة الوحدة الأفريقية، وهي نظام رائع عمل على تنظيم القارة الأفريقية الشقيقة، ومعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية والحياة. وكانت قارتنا الأفريقية الأم واحدة من أكثر المناطق معاناة في العالم.

وبينما نشعر الآن في القرن الحادي والعشرين، أخذت أمريكا اللاتينية تشغل مكانها الصحيح. ولقد شهدنا منظمات جديدة تنشأ في أمريكا اللاتينية. ففي ١٤ كانون الأول/

إن ميثاق الأمم المتحدة هو بمثابة أجمل قصيدة يمكننا قراءتها على مر الزمن. وقد أصبح حقا أداة وضعت جانبا، وجرى التغاضي عنها وتجاهلها باستمرار، عندما تعلق الأمر بتحقيق أهدافها الأساسية. إن الأمم المتحدة تجربة إنسانية تاريخية أصبحت معلما، لأنه لم يسبق من قبل أن كان للبشرية منتدى تلتقي خلاله، لتتناول قضايا السلام التي تؤثر على مسألتي الحياة والموت، ومن أجل إيجاد حل للصراعات. وبعد ٧٠٠٠ سنة من الحضارة كما نعرفها، والتي يكشف استعراضها عن تاريخ الإمبراطوريات، والمعركة الجارية لتوزيع الثروة والأراضي في العالم، فإننا لم نبدأ في رؤية وميض ضوء للمستقبل في نهاية نفق طويل من المعارك والحروب والصراعات العالمية، إلا عند إنشاء هذه المنظومة في عام ١٩٤٥.

ونحن ندعو إلى أهمية تجديد الأمم المتحدة، بما يتجاوز أي انتقادات قد توجه ضدها. ونظرا لأهمية هذه المؤسسة الإنسانية، نصرّ على ضرورة إجراء تحوّل عميق فيها، مثلما قال القائد هوغو تشافيز خلال مناسبات عديدة هنا في هذه القاعة. ففي تصريحاته الشهيرة دفاعا عن القضايا الإنسانية، شدّد على الحاجة إلى إجراء إصلاح ديمقراطي بعيد المدى لمنظومة الأمم المتحدة. ومثلما قال الرئيس جاكوب زوما، رئيس بلندا الشقيق جنوب أفريقيا، لا بد لنا من إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن وإصلاحه.

إن دور المناطق يختلف اليوم عما كان عليه في عام ١٩٤٥. فهذا العالم هو عالم آخر. لقد ولدت الأمم المتحدة لإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب، ولمواجهة المسائل التي تسبب الصراعات. ويتعين على الأمم المتحدة أن تتعامل اليوم مع عالم متعدد المراكز ومتعدد الأقطاب، يضم العديد من الأطراف الفاعلة، مع بزوغ بلدان ومناطق لديها أفكار وتطلعات ورغبات خاصة بها يجب احترامها في هذا العالم. وعلى الأمم المتحدة أن تتكيف مع شعوب العالم، وأن تسلم

قوية بالفعل. وعقدنا مؤتمرات قمة في سانتياغو دي شيلي وهافانا، وسوف نعقد مؤتمر قمة آخر في سان هوزيه خلال كانون الثاني/يناير. إن أمريكا اللاتينية بكاملها تتكاتف معا بروح من التفاؤل في ظل هذه التزعة الإقليمية الجديدة.

واستنادا إلى هذه التجربة، نحن نشهد بزوغ هياكل جديدة ترمي إلى وضع خارطة طريق لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. فاسمحوا للدعوة إلى إصلاح المنظمة بآلا تتعثر هنا في هذه القاعة. يجب أن نجد السبيل الصحيح. ويجب أن نحاول التوصل إلى خارطة طريق مشتركة لصالح البشرية، لأننا بحاجة إليها إذا أردنا أن نعالج المسائل الرئيسية المعروضة علينا.

لقد صوتت الأمم المتحدة كالمعتاد طوال ٢٢ عاما، مع إصرارها على تسجيل ذلك، لصالح قضية ليست عادلة بالنسبة إلى الأمريكتين فحسب، وإنما هي قضية تتبناها شعوب هذا العالم وحكوماته. وأنا أتكلم عن رفض الحظر الاقتصادي المفروض على شقيقتنا جمهورية كوبا - وهو من بقايا الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن. رئيس إستونيا تكلم في وقت سابق عن المفارقات التاريخية للحرب الباردة، والنظم الاقتصادية الاضطهادية التي تستخدم لفرض أنظمة سياسية وإخضاع الشعوب. ونحن حاضرون هنا باسم جمهورية فنزويلا البوليفارية للتأكيد على دعمنا لكفاح كوبا شعبا وحكومة ضد هذا الحصار الإجرامي على مدى ٥٠ عاما. أسأل الرئيس أوباما: "متى ستغتنم الفرصة كي يدخل اسمك التاريخ بوضع حد مرة واحدة وإلى الأبد لهذا الحظر الاقتصادي والتجاري الاجرامي واضطهاده لبلدنا الشقيق كوبا؟"

إننا نشهد أيضا قضايا جديدة تنشأ جرّاء الصراعات الراهنة التي تواجه منطقتنا. فنقوم بالتصدي لها في اتفاق تام بيننا. وأود هنا أن أنوّه، كخطوة كبيرة إلى الأمام، بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة قبل أسبوعين دعما لجمهورية

ديسمبر، سوف نحتفل في هافانا، كوبا، الجزيرة البطولية والوطن الكبير، بالذكرى السنوية العاشرة للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. نحن نقوم بدور هام في بناء نظام اجتماعي واقتصادي جديد للدفاع عن قضايا رئيسية من قبيل تغير المناخ. وبعد ١٠ سنوات على إنشاء هذه المنظمة أو الشراكة أو التحالف الفتي، نشوق الآن إلى أن نحيا بقية القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أذكر أيضا مبادرة البتروكاريبي ودولها الأعضاء الشقيقة البالغ عددها ١٨ دولة. وأرجو المعذرة إن بدا أنني أتبيح، لكن مبادرة البتروكاريبي هي نموذج يبين على أفضل وجه كيف يمكننا أن نحقق عالما جديدا يسوده السلام، والعدل، والتضامن، والتعاون، والتكامل في ما بين الأمم. أقول للأقوياء في العالم، أولئك الذين يحظون بكل رأسمال وبكل قوة اقتصادية، إنه بوسعنا أن يكون لنا عالم آخر. ونحن باشرنا بنائه في الأمريكتين.

ويبرز أيضا اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، الذي يمثل التزعة الإقليمية الجنوبية الجديدة، والذي تأسس في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. بمشاركة الزعماء الجدد في أمريكا اللاتينية وقائدنا هوغو تشافيز. إنه كتلة واحدة تثير الاهتمام وتتصف بمنتهى الأهمية، وبدأت تقيم الآن علاقات مع بقية أنحاء العالم الناشئ.

ولقد عقدنا في برازيليا في الآونة الأخيرة اجتماعا مثيرا للاهتمام وهاما جدا للفترة المتبقية من العقد بين بلدان البريكس - البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، التي تمثل الأمل في تحقيق التنمية من خلال آليات جديدة - واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وقررنا أن نتبادل الخبرات. مصرف بريكس وبانكو ديل سور سيشكلان هيكلا ماليا جديدا في العالم ينبثق من هذه التزعة الإقليمية الجديدة. أما جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد أنشئت في كراكاس بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهي باتت

نتحدث عن البورتوريكي أوسكار لوبيث ريفيرا، الذي يعد أقدم سجين سياسي، ولا يزال يقبع في أحد سجون الولايات المتحدة حتى هذا اليوم. إننا نطالب بالإفراج عنه فوراً. إن خطيئته الوحيدة هي الكفاح من أجل الاستقلال، والدفاع عن العلم الأخاذ ونجمة الكرامة التي يخفق بها علم بلد بورتوريكو الشقيق. وتلك هي أسباب هذه اللحظة التاريخية.

إن فتزويلا في خضم ثورة ديمقراطية شعبية بدأت بحديث دستوري لا جدال فيه. وللمرة الأولى في تاريخ بلدنا، ناقش الشعب دستور الجمهورية ووافق عليه باستفتاء بمشاركة التصويت الحر لشعب فتزويلا في عام ١٩٩٩، ومنذ ذلك الحين، ونحن نطور وننفذ عملية تحرير سياسية واجتماعية.

إننا نحاول التغلب على الفقر. وسنتهي في عام ٢٠١٥ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والأهداف الإنمائية للألفية. ومن حسن الحظ، استطاعت فتزويلا البوليفارية بقيادة القائد هوغو تشافيث تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية من خلال بذل جهود كبيرة. حيث بلغ معدل الالتحاق بالتعليم لدينا أكثر من ٩٠ في المائة في جميع المدارس تقريبا، ونقدم تعليما مجانيا ونوعيا من مرحلة المدارس الأساسية إلى التعليم الجامعي. وخفضنا معدل البطالة من ٢٠ في المائة قبل خمس سنوات إلى ٥,٥ في المائة في نهاية السنة الماضية. لقد غيرنا المؤشرات. كانت لدينا عمالة هشة في حدود الـ ٦٠ في المائة؛ يتم الآن حماية ٦٠ في المائة من الوظائف بواسطة الضمان الاجتماعي، وتدفع الأجور بنسبة عادلة ومضبوطة.

يمكنني أن أستمّر في التكلم لساعات عن التقدم الذي أحرزناه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لقد تمكنا من إنقاذ ثروتنا النفطية. وإنني واثق من أن الأعضاء سيعلمون بأنه توجد لدينا في حوض أورينوكو الحلاب أكبر احتياطات نفطية على وجه الكرة الأرضية، كما توجد لدينا أكبر حقول النفط هنا. للمرة الأولى منذ ٩٠ سنة، استعدنا السيطرة التامة

الأرجنتين والرئيسة كريستينا فرنانديز في مكافحتها للأموال التي تنهبها الصناديق الانتهازية.

نريد تأييدها بكل طريقة ممكنة لضمان صياغة الجمعية العامة لوثيقة عالية الجودة توصي بالدفاع عن الدول الممثلة في المنظمة، لا سيما البلدان الفقيرة في العالم النامي، لمواجهة صناديق الاستثمار الانتهازية التي تسعى إلى تدمير اقتصاداتنا وفرض النظم الاقتصادية والمؤسسية والسياسية الضارة. وذلك وفقا للاقتراح المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونؤكد التضامن الكامل لشعب فتزويلا مع شعب الأرجنتين، وبالتأكيد، تضامن بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. فلتتجه صوب هذا القرار التاريخي. فقد تلقينا ١٢٤ صوتا مؤيدا في الأسبوع الماضي.

وكما فعلنا في مؤتمر قمة الجماعة في هافانا، تحت فتزويلا الأمم المتحدة على أن تدعم بكل ما أوتيت من حماس وعن كذب تنفيذ القرارات التي تحت الولايات المتحدة الأمريكية على فرض وتنفيذ خطة لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو. وقد دعيت بورتوريكو للانضمام إلى جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأنها تقع في منطقة البحر الكاريبي وهي جزء منا. وإننا نرفع صوتنا ليصبح مسموعا في هذه القاعة للمناداة بإطلاق سراح رجل سيسمع العديد من الحاضرين اسمه للمرة الأولى. رئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما الذي تكلم عن الماديا العظيم نيلسون مانديلا، الذي كان منسيا لعدة سنوات، رغم أن العديد من الأطراف تعتبره ممثلا لقضاياها. ذلك حسن. يمثل نيلسون مانديلا القدرة البشرية على التكيف والمقاومة التي يتمتع بها الأشخاص في سعيهم لتحقيق أهداف العدالة والسلام.

وهذا سبب ذكري لاسم الرجل الذي كان قد سجن وتعرض للتعذيب قبل ٣٥ عاما تقريبا. رجل لديه أسرة، رجل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رجل مثلنا. إننا

سَمِّمُوا بحِجْرَاتِنَا، وعندما لن تَبْقَ ولو سَمَكَةً واحدة لَكِي نَأْكُلَهَا، آنذاك سيَأْكُلُ أَقْوِيَاءُ الْعَالَمِ بَعْضُهُمُ الْبَعْضَ. إنَّهُمْ يَرِيدُونَ إِيجَادَ صَيْغٍ لَا صِلَةَ لَهَا بِالْمَوْضُوعِ، بَيْنَمَا كُلُّ مَا عَلَيْهِمْ فَعْلُهُ هُوَ بِذَلِكَ جُحُودٌ اسْتِثْنَائِيَّةٌ لِلْاعْتِرَافِ بِأَنَّ تَغْيِيرَ الْمُنَاخِ هُوَ ضَرُورَةٌ مَنَاحِيَّةٌ مُلْحَةٌ. وَلَا يَنْبَغِي لَنَا إِلْقَاءُ مَجْرَدِ خُطْبٍ وَتَقْدِيمِ عُرُوضٍ غَامِضَةٍ؛ بَلْ يَجِبُ أَنْ نَسْتَعِيدَ التَّفَكِيرَ الْعَقْلَانِيَّ لِلْمُنْظَمَةِ إِذَا كُنَّا نُرِيدُ تَعْزِيزَهَا، وَأَنْ نَجْعَلَ الْمَشَاكِلَ الْمُشْتَرَكَةَ الْحَقِيقِيَّةَ الَّتِي تَوَاجِهَنَا فِي مَكَانِ الصَّدَارَةِ مِنْ جَدُولِ أَعْمَالِنَا.

لَقَدْ اعْتَمَدُوا الْيَوْمَ فِي مَجْلِسِ الْأَمْنِ، سِلْسِلَةً مِنَ الْقَرَارَاتِ فِي مَحَاوِلَةٍ لِمُكَافَحَةِ الْإِرْهَابِ.

لَقَدْ كَانَ التَّحَالُفُ الْبُولِيفَارِي لِشُعُوبِ أَمْرِيكََا اللَّاتِينِيَّةِ وَمَا زَالَ يَدِينُ الْإِرْهَابَ مِنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عَامٍ وَنِصْفٍ الْعَامِ.

إِنَّمَا نَشْعُرُ بِبَالِغِ الْأَلَمِ لِمَقْتَلِ الصَّحْفِيِّينَ الْغَرِيبِينَ وَإِزَاءَ أَعْمَالِ هَؤُلَاءِ الْإِرْهَابِيِّينَ الْغَادِرَةِ، وَلَكِنْ قَبْلَ عَامٍ وَنِصْفٍ الْعَامِ عِنْدَمَا وَقَعَ الْفَتَيَانِ وَالْفَتَيَاتِ فِي أَيْدِي هَؤُلَاءِ الْإِرْهَابِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَجْمُوعَاتِ فِي سُورِيَا، لَمْ نَكُنْ نَشْعُرُ بِكُلِّ هَذَا الْأَلَمِ حِينَئِذٍ. لَقَدْ كَانُوا يَقْطَعُونَ رُؤُوسَ النِّسَاءِ فِي الْمَسَاجِدِ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَلَمُ هُوَ نَفْسُهُ.

فَهَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْأَلَمُ أَكْبَرَ بِحَسَبِ لَوْنِ الْبَشَرَةِ أَوْ أَصْلِ الشَّخْصِ أَوْ مَنْشَأِهِ؟ يَنْبَغِي لِلْخَسَائِرِ فِي الْأَرْوَاحِ الْبَشَرِيَّةِ أَنْ تَوَلَّنَا جَمِيعاً، وَلِذَا فَنَحْنُ نَدِينُ الْمَهْجُومَ الْإِرْهَابِيَّ الَّذِي ارْتَكَبَتْهُ مُنْظَمَةُ حَلْفِ شِمَالِ الْأَطْلَسِيِّ (النَّاتُو) وَحَلْفَاؤُهَا لِتَغْيِيرِ النِّظَامِ فِي سُورِيَا. جِئْتُ هُنَا أَنْ أَقُولَ، بِقُوَّةِ الْحَقِيقَةِ، وَبِاسْمِ التَّحَالُفِ الْبُولِيفَارِي لِشُعُوبِ أَمْرِيكََا اللَّاتِينِيَّةِ وَحُكُومَةِ بَلَدِي، أَنَّهُ فِي حَالِ الْإِطَاحَةِ بِالْحُكُومَةِ السُّورِيَّةِ بِسَبَبِ هَذِهِ الْمَهْجَمَاتِ الْإِمْبَرِيَالِيَّةِ، فَسَنَرَى قُوَّةَ أَوْلَئِكَ الْإِرْهَابِيِّينَ تَتَجَدَّرُ فِي مَنَاطِقِ سُورِيَا وَلُبْنَانَ وَالْعِرَاقَ وَالْأُرْدُنَّ بِأَسْرَها.

عَلَى مَوَارِدِ النَّفْطِ لَدِينَا الَّتِي تَعُدُّ مَرْتَكِزاً لِتَنْمِيتِنَا الْاِقْتِصَادِيَّةِ وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ. كَانَ عَلَى فَتْرَوِيَلَا أَنْ تَعَانِيَ مِنْ اسْتِمْرَارِ الْمَضَاقِقَةِ وَالْاضْطِهَادِ عَلَى أَيْدِي الْقُوَّاتِ الْإِمْبَرِيَالِيَّةِ وَحُلَفَاءِ امْبِرَاطُورِيَّةِ الْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، الَّذِينَ سَعَوْا الْمَرَّةَ ثَلَاثَ الْأَحْزَانِ إِلَى تَقْوِيضِ دِمَقْرَاطِيَّتِنَا. إِنْ الْمَحَاوِلَةُ الْأُولَى مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ هِيَ مَحَاوِلَةُ الْإِنْقِلَابِ ضِدَّ هُوغُو تَشَافِيثٍ. وَعَقِبَ وَفَاتِهِ فِي ٥ آذَارِ/مَارَسِ ٢٠١٣، اسْتَأْنَفَتْ تِلْكَ الْقُوَّاتُ نَشَاطَاتَهَا لِتَقْوِيضِ بِلَدِنَا. أُوْدِ أَنْ أَوْجِهُ الشُّكْرَ إِلَى حُكُومَاتِ الْعَالَمِ عَلَى تَضَامُنِهَا مَعَ فَتْرَوِيَلَا، الَّتِي دَأَبَتْ عَلَى النِّضَالِ وَالْمَقَاوِمَةِ. لَمْ يَتِمَّ كُنُوزُهَا مِنَ التَّغْلِبِ عَلَى هُوغُو تَشَافِيثٍ وَلَنْ يَتِمَّ كُنُوزُهَا مِنَ التَّغْلِبِ عَلَيْنَا. إِنَّمَا لَا نَزَالَ عَلَى الطَّرِيقِ الْمُوْدِي إِلَى الثَّوْرَةِ وَالدِّمَقْرَاطِيَّةِ وَالْاِسْتِقْلَالِ وَالْكَرَامَةِ، وَسَيَصِلُ صَوْتُنَا لِلْعَالَمِ.

هَنَّاكَ مَشَاكِلُ رِئِيسِيَّةٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْنَا التَّصَدِّي لَهَا فِي هَذِهِ الْمَرَحَلَةِ. وَكَمَا يَعْلَمُ الْأَعْضَاءُ، تَتِمُّثَلُ إِحْدَى تِلْكَ الْمَشَاكِلِ، وَهِيَ رُبَّمَا أَكْثَرُ الْمَشَاكِلِ تَهْدِيداً لِلْجَمِيعِ، فِي الْفَيْرُوسِ الَّذِي يَسَبِّبُ حُمَى الْإِيْبُولَا التَّرْفِيَّةَ. لَوْ كَانَ هَذَا الْعَالَمُ، وَمُنْظُومَةُ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ أَكْثَرَ إِنْسَانِيَّةً إِلَى حَدِّ مَا، لَتِمَكَّنَا مِنَ التَّرْكِيزِ عَلَى مَدِّ يَدِ الْعَوْنِ لِلتَّصَدِّي لِهَذَا التَّهْدِيدِ الْحَقِيقِيِّ، بِدَلَا مِنْ إِرسَالِ الطَّائِرَاتِ بِلَا طِيَارٍ، وَالْقَذَائِفِ وَالْقَنَابِلِ لِتَدْمِيرِ سَكَّانِ غُرَّةٍ، وَقَصْفِ شَعْبِ الْعِرَاقِ وَسُورِيَا بِالْقَنَابِلِ. أَعْلَنُ الرَّئِيسَ التَّشَادِيَّ أَنَّ بِلَدَهُ قَرَّرَ التَّبَرُّعَ بِمَبْلَغِ مِلْيُونِي دُولَارٍ إِلَى صَنْدُوقِ فَيْرُوسِ الْإِيْبُولَا. وَاسْتَتَبَعَ جُمْهُورِيَّةُ فَتْرَوِيَلَا الْبُولِيفَارِيَّةَ بِمَبْلَغِ ٥ مِلْيُونِ دُولَارٍ لِلصَنْدُوقِ مِنْ أَجْلِ دَعْمِ أَفْرِيْقِيَا، وَالْمُحْتَاجِينَ فِي الْعَالَمِ.

فَلْنَكُنْ وَاضِحِينَ. يَنْبَغِي عَلَيْنَا مَنَاقِشَةُ التَّقَارِيرِ الْعِلْمِيَّةِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَاتِّخَاذُ الْقَرَارَاتِ عَلَى أُسَاسِ تِلْكَ التَّقَارِيرِ. وَيَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَرْكَزَ عَلَى مَسْأَلَةٍ هَامَةٍ أُخْرَى تَوْثِّرُ عَلَى بَقَاءِ الْجَنَسِ الْبَشَرِيِّ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ، وَهِيَ تَغْيِيرُ الْمُنَاخِ. أَلْقَيْتُ يَوْمَ أَمْسٍ قَصِيدَةً لِلشُّعُوبِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الْأَمْرِيكَتَيْنِ، تَقُولُ: بَعْدَ أَنْ صَارُوا غَيْرَ قَادِرِينَ عَلَى تَسْمِيمِ الْأَنْهَارِ بَعْدَ الْآنِ، وَبَعْدَ أَنْ

و بكل تواضع، ندلو بدلونا ونقدم اقتراحنا، ونفعل ذلك بحب حقيقي. بهذه الطريقة نبدي تضامنا مع شعب فلسطين. ونحن في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية سنواصل إظهار تضامنا معه. إن فترويلا، وكما يعلم الأعضاء، قد فتحت جسراً جويّاً متواضعاً لتوفير الدعم اللوجستي والغذاء والأغطية والأدوية دعماً للشعب الفلسطيني الذي عانى مؤخراً من هجوم وحشي. نريد السلام، السلام الكامل. تحتاج منظمنا إلى الإصلاح كي يتسنى لكل شخص التمتع بالسلام التام. ولن نعم بالسلام المستقر عن طريق التهديد باستخدام القوة، أو استخدام القوة، أو التنافس الداخلي على الإطاحة بالحكومات مثل الحكومة التي أقودها. لا، إن احترام القانون الدولي هو الذي سيؤدي إلى السلام المستقر والأمن الكامل.

وفي الختام، أود أن أشكر الجمعية العامة على ما قدمته من دعم. وفي العام المقبل، ٢٠١٥، ستتولى فترويلا، بدعم من الأعضاء، قيادة حركة عدم الانحياز للسنوات الثلاث القادمة. نحن نتطلع بكل تواضع للاضطلاع بدور حقيقي في تعبئة عملية إصلاح الأمم المتحدة وتنشيطها بشكل كامل. ويجب أن تشمل العملية وضع جدول أعمال من الأولويات العالمية التي سيكون لنا جميعاً رأي فيها وتصويت عليها، وما من أحد يمكن أن يفرض إرادته على الآخرين. في العام القادم، سنرحّب بالوفود من جميع أنحاء العالم في مؤتمر القمة التاريخي لحركة عدم الانحياز في كاراكاس.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد نيكولاس مادورو مورو، رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

ومهما كان ذلك مؤلماً، ينبغي أن نقول إن الرئيس بشار الأسد والحكومة الديمقراطية والدستورية لسوريا قد حاربا الإرهاب وعانينا من سقوط آلاف القتلى. ونرى أنه بدلاً من القصف المستمر والجنوني، يجب أن نعقد حلفاً كبيراً للسلام ضد الإرهاب، باحترام سيادة البلدان والحكومات ذات السيادة في جميع أنحاء تلك المنطقة. أود أن أطلب من وفد الولايات المتحدة أن يحيط علماً بهذه الرسالة وينقلها إلى الرئيس أوباما. فالتحالف الذي يحترم سيادة تلك الأمم، إلى جانب تعاون حكوماتها وشعوبها وقواتها المسلحة، وحده قادر على الإطاحة بـ "الدولة الإسلامية" والقوى الإرهابية التي تتقدم مثل وحش ضد الغرب. وليس هناك سبيل آخر للإطاحة بها - وبالتأكيد ليس بالقنابل التي تقتل الأبرياء في غالب الأحيان.

فهي لا تقتل القوات المسلحة أبداً؛ وتقتل الأبرياء على الدوام. وبعد كل هذا الموت والقصف الذي تعرض له الشعب العربي الشقيق في العراق، علينا أن ندعو الحكومات ذات السيادة لكل من جمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، ومصر بل والمنطقة بأسرها، إلى وضع استراتيجية شاملة سياسية وعسكرية وثقافية وفي مجال الاتصالات، يمكن أن يدعمها مجلس الأمن. وأي شيء آخر عدا ذلك هو محض جنون.

لننظر في ما حدث في ليبيا، على نحو ما أشار إليه رئيس تشاد. فذلك لم يؤد سوى إلى إذكاء الكراهية وقيام جبهة مناهضة للقذافي. فما الذي يحدث في ليبيا؟ لقد أصبحت إقليمياً للاتجار بالأسلحة والمتفجرات من قبل الجماعات الإرهابية التي تحارب من أجل السيطرة على قطع صغيرة من الأراضي. لقد شهدنا نهاية التاريخ الجميل لشعب ليبيا، البلد الشقيق. وهو سباق مجنون نحو المزيد من العنف والإرهاب. لقد نشأ عالم أكثر خطورة من جراء الأعمال المعنوية لأولئك الذين يقودون المنظمة ويتخذون القرارات فيها.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

خطاب الرايت أونرابل دافيد كامرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب الرايت أونرابل السيد ديفيد كامرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): يسعدني كثيراً أن أرحب بدولة السيد ديفيد كامرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كامرون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نواجه هذا العام اختبارات استثنائية لقيمنا ولعزمنا. في مواجهة العدوان على دولة من دولنا الأعضاء، أوكرانيا؛ وفي السعي إلى السلام في الشرق الأوسط؛ وفي التصدي للانتشار المروّع لفيروس الإيبولا في غرب أفريقيا؛ وفي التغلب على ما أريد أن أركز عليه اليوم، وهو التهديد الفتاك الذي نواجهه جميعاً جراء صعود "الدولة الإسلامية في العراق والشام" (داعش)، في كل من سوريا والعراق.

دير الزور محافظة في شرق سوريا: وهي موطن عشيرة الشيعيات، وقد استولت عليها داعش في الشهر الماضي. فتم إعدام سبعمائة من رجال العشيرة؛ العديد منهم قطع رؤوسهم. كانت الغالبية العظمى منهم مدنيين. إنهم مسلمين رفضوا أن يبايعوا داعش ويؤيدوا رؤيتها للعالم الشاذة والمتطرفة، ودفعوا أرواحهم ثمناً لذلك. وهم ليسوا وحدهم في

هذا. ففي أنحاء سوريا وشمال العراق عانى الآلاف من المصير نفسه - وهم مسلمون من السنة والشيعة على حد سواء؛ ومسيحيون؛ وإيزيديون؛ ناس من كل دين أو بلا دين.

لا يشكل تنظيم داعش مشكلة مقصورة على منطقة واحدة فقط. فلديه خطط إجرامية لتوسيع حدوده خارج العراق وسوريا وارتكاب الفظائع الإرهابية في جميع أنحاء العالم. إنه يجنّد مقاتلين جددًا من جميع أنحاء العالم. وقد انضم إليه خمسمائة من بلدي، بريطانيا، ومن شبه المؤكد أن أحدهم قتل بوحشية اثنين من الصحفيين الأمريكيين وعامل إغاثة بريطانيًا. وهذه مشكلة تؤثر علينا جميعاً ويجب أن نتصدى لها معاً.

ولا يوجد شخص واحد في هذه القاعة سيري هذا التحدي دون الرجوع إلى الماضي، سواء في العراق أو في أفغانستان. ومن الصواب تماماً أنه ينبغي لنا أن نستخلص العبر من الماضي، ولا سيما ما حدث في العراق قبل عقد من الزمن. ولكن علينا أن نتعلم الدروس الصحيحة - نعم من أجل الاستعداد بحرص؛ لا للإسراع في الدخول في نزاع من دون وجود خطة واضحة. ولكن يجب ألا يمنعنا الخوف من أن نفعل أي شيء على الإطلاق. فالعزلة والانسحاب من مشكلة مثل داعش لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأمور.

ويجب ألا نسمح لأخطاء الماضي بأن تصبح ذريعة للتقاعس أو اللامبالاة. الدرس الحقيقي الذي نتعلمه هو أن علينا اتخاذ الإجراءات، ولكن ينبغي لنا أن نتصرف بطريقة مختلفة. ينبغي أن نكون شاملين، لإلحاق الهزيمة بإيديولوجية التطرف التي هي السبب الأساسي للإرهاب، حتى تتمكن من كسب معركة الأفكار وليس فقط معركة القوة العسكرية. وينبغي أن نكون أذكياء، ندعم الحكومات المُمثلة والخاضعة للمسائلة ونعمل معها بناء على طلبها، لا بدون رغبتها. وينبغي أن نشمل الجميع، حيث نعمل مع الشركاء في المنطقة

الآونة الأخيرة. ويجب علينا أن نوقف ما يسمى بالمتطرفين غير العنيفين من التحريض على الكراهية والتعصب في مدارسنا وجامعاتنا بل وحتى في سجوننا. وبطبيعة الحال، سيجادل البعض بأن هذا يتنافى مع حرية التعبير والبحث الفكري. لكنني أسأل "هل نجلس مكتوفي الأيدي ونسمح بعودة اليمين المتطرف والنازيين أو الكوكلوكس كلان إلى تجنيد أشخاص في الحرم الجامعي؟"، لا، ولذلك ينبغي ألا نقف متفرجين ونسمح بأي شكل من أشكال التطرف غير العنيف.

ونحن بحاجة إلى القول بأن تنبؤات الحرب العالمية الدينية التي تحرّض المسلمين ضد بقية العالم هي محض هراء. ونحن بحاجة إلى أن يستردّ المسلمون وحكوماتهم في جميع أنحاء العالم دينهم من هؤلاء الإرهابيون المعتوهين كما يفعل كثيرون اليوم، وهم على حق تماماً. وعلينا جميعاً مساعدتهم ببرامج توجه الشباب بعيداً عن هذه الإيديولوجيات المسمومة، ونحن بحاجة إلى أقوى أشكال التركيز الدولي للتصدي لهذه الأيديولوجية، وهذا هو السبب الذي يدفع المملكة المتحدة إلى أن تدعو هنا في الأمم المتحدة استحداث منصب جديد بمستوى مثل خاص يعني بالتطرف.

ولكن مكافحة التطرف لن تكون كافية قط. فالشيوعية لم تنهزم بالإشارة إلى عيوبها وحسب، ولكن عبر إثبات أن الحريات الاقتصادية البديلة، والديمقراطية وسيادة القانون قادرة على بناء مجتمع أفضل وعالم أفضل. يحتاج الشباب إلى رؤية مسار مختلف، وأفضل، وأكثر انفتاحاً وأكثر ديمقراطية. علمنا القرن العشرين الدور الحيوي الذي تؤديه الحكومات الممثلة والخاضعة للمساءلة في تقديم الفرصة والأمل والكرامة لشعوبها. وبطبيعة الحال ينبغي ألا نكون ساذجين. فلا يمكن لكل بلد أن يتحرك بنفس السرعة، أو حتى أن يصل إلى نفس الوجهة. وينبغي احترام مختلف الثقافات والتقاليد والتاريخ. ولكن لنكن واضحين - إن عدم الوفاء بتطلعات الشعب يمكن أن يهيئ

الذين لديهم الاستعداد ليكونوا جزءاً من الحل، وربما يشمل ذلك إيران. وينبغي ألا نتوانى، باستخدام كل الوسائل المتاحة لنا، بما في ذلك القوة العسكرية، عن ملاحقة أولئك المتطرفين. وأود أن أتناول كلاً من هذه البنود على حدة.

السبب الجذري لهذا التهديد الإرهابي هو أيديولوجية مسمومة من التطرف الإسلامي. هذا لا علاقة له بالإسلام، فهو دين مسالم يحث على أفعال كريمة لا حصر لها كل يوم. أما التطرف الإسلامي من ناحية أخرى فيؤمن باستخدام أشد أشكال الإرهاب وحشية التي تجر الأشخاص على قبول نظرة ملتوية للعالم والعيش في دولة تشبه العصور الوسطى. ومن أجل هزيمة داعش والمنظمات المماثلة له، يجب أن نهزم هذه الأيديولوجية في جميع أشكالها.

ومع ظهور أدلة عن خلفيات أولئك الذين يدانون بارتكاب جرائم إرهابية، يتضح أن الكثير منهم تأثر في بادئ الأمر بالدعاة الذين يزعمون عدم تشجيع العنف ولكن رؤيتهم للعالم يمكن أن تستخدم كذريعة لتبرير ذلك. ونحن نعرف هذه الرؤية العالمية. تسويق الأكاذيب - أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كانت بطريقة ما مؤامرة يهودية، أو أن هجمات لندن في ٧ تموز/يوليو كانت مصنوعة؛ والفكرة القائلة بأن المسلمين يتعرضون للاضطهاد في جميع أنحاء العالم بوصفه فعلاً متعمداً من السياسة الغربية؛ وفكرة صراع الحضارات الحتمي.

لا بد من أن نكون واضحين. من أجل القضاء على أيديولوجية التطرف نحن بحاجة إلى التعامل مع جميع أشكال التطرف، وليس التطرف العنيف وحده. هناك بعض السبل الواضحة للحكومات للقيام بذلك. يجب أن نمنع دعاة الكراهية من الوصول إلى بلداننا. ويجب أن نمنع المنظمات التي تحرض على الإرهاب ضد الأشخاص في الداخل والخارج. ويجب أن نعمل معاً لمواجهة المواد غير القانونية على الإنترنت مثل أشرطة الفيديو لداعش وهي تقتل الرهائن، التي تم تداولها في

لنا جميعاً، ولكن الخطر الأكبر هو على المنطقة. ومن الجدير جداً بالترحيب أن عدداً من البلدان العربية قد شاركت بالفعل في الإجراءات المتخذة لتفكيك داعش. فقد أبدوا شجاعة وقيادة. وينبغي إعطاء إيران فرصة أيضاً لإظهار أنها يمكن أن تكون جزءاً من الحل وليس جزءاً من المشكلة. التقيت مع الرئيس روحاني في وقت سابق اليوم. ولدينا خلافات شديدة. إن دعم إيران للمنظمات الإرهابية، وبرنامجه النووي، ومعاملتها لشعبها تحتاج كلها إلى التغيير. ولكن زعماء إيران يمكن أن يساعدوا في إلحاق الهزيمة بالتهديد الذي يشكله داعش. ويمكن أن يساعدوا في تأمين عراق أكثر استقراراً وشمولاً، وسورية أكثر استقراراً وشمولاً. وإذا كانوا على استعداد للقيام بذلك، فينبغي لنا أن نرحب بتلك المشاركة.

وأخيراً، عندما تكون سلامة شعبنا وأمنه على المحك، يجب أن يكون ردنا لا هوادة فيه. وهذا يبدأ من الوطن. ومن جانبنا، نستخدم في المملكة المتحدة سلطات جديدة لتعزيز قدرتنا على مصادرة جوازات السفر ومنع المشتبه فيهم من السفر؛ وتمكيننا من تجريد ذوي الجنسية المزدوجة من الهوية البريطانية ومنع بعض الرعايا البريطانيين مؤقتاً من العودة إلى بلدنا؛ والتأكد من أن شركات الطيران تمثل لقوائم حظر الطيران الخاصة بنا ومتطلبات التفتيش الأمني؛ وتمكين شرطتنا وأجهزتنا الأمنية من تطبيق قيود مكانية أقوى على الأشخاص الذين يشكلون خطراً في المملكة المتحدة.

لقد قدنا هنا في الأمم المتحدة اتخاذ قرار من جانب مجلس الأمن لوقف التدفقات المالية إلى داعش، من أجل معاقبة الذين يسعون إلى تجنيد أشخاص لصالح داعش وتشجيع البلدان على بذل كل ما في وسعها لمنع المقاتلين الأجانب من الانضمام إلى قضية المتطرفين.

ماذا عن دور جيشنا؟ لا أعتقد أن أفضل وسيلة لمعالجة خطر التطرف الإسلامي هي من خلال محاولة القوات البرية

مرتفعاً خصباً يمكن للتمرد المتطرف وحتى الإرهابي أن يتجذر فيه. الحكومات التي تحكم من أجل بعض من شعبها تسبب الاستياء البالغ. فإخفاق حكومة المالك في العراق في أن تمثل جميع أفراد الشعب دفعت بعضه إلى الوقوع في أيدي المتطرفين. وفي كثير من الأحيان، كان الشعب يواجه خياراً زائفاً بين حكومة استبدادية وغير ممثلة له من جهة، وبين التمرد الوحشي، حيث إساءة استخدام الدين كدعوة لحشد الناس من جهة أخرى. ومن أجل التصدي لهذا علينا أن ندعم اللبنات الأساسية للمجتمعات الحرة والمفتوحة. وهذا يعني في العراق دعم إنشاء حكومة جديدة وجامعة بحق قادرة على توحيد جميع العراقيين - سنة وشيعة وأكراداً ومسيحيين وغيرهم. ويجب أن يعني هذا في سوريا الانتقال السياسي ووضع حد للأعمال الوحشية التي يرتكبها الأسد.

وأعلم أن البعض يعتقدون أنه ينبغي لنا أن نعقد صفقة مع الأسد لكي نهمز داعش. ولكني أعتقد أن هذا الرأي مضلل بشكل خطير. فعدو عدونا ليس صديقنا؛ إنه عدو آخر. فعقد صفقة مع الأسد لن يهزم داعش لأن تحيز نظام الأسد ووحشيته كانا ولا يزالان من أهم الأدوات القوية لتجنيد المتطرفين. فسوريا تحتاج ما يحتاج إليه العراق - حكومة شاملة وممثلة للجميع وديمقراطية يمكن أن ترعى مصالح شعبها كله.

وإلى الجهات التي دعمت الأسد أو الذين وقفوا موقف المتفرج، أود أن أقول: "نحن على استعداد للمشاركة معكم في جهود سياسية جديدة لضمان حكومة ممثلة وعاضدة للمساءلة في دمشق يمكن أن تتولى أمر الكفاح ضد داعش". وببساطة من غير الموثوق أن يقود الأسد حكومة كهذه على الرغم من أننا مستعدون للنظر في كل خيار عملي لإيجاد سبيل للمضي قدماً.

يجب أن نكون شاملين للجميع، بإشراك أوسع تحالف ممكن من البلدان في هذا الجهد الدولي. فداعش يشكل تهديداً

البريطاني إلى الانعقاد يوم الجمعة للحصول على الموافقة على مشاركة المملكة المتحدة في الهجمات الجوية الدولية ضد داعش في العراق.

ورسالي اليوم واضحة. إننا نواجه شراً ينبغي أن يتوحد العالم بأسره ضده. وكذاً، من أجل قضية الحرية والديمقراطية والعدالة، ستضطلع بريطانيا بدورها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد ديفيد كامرون، رئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

خطاب السيدة هيلي ثورنينغ - شميدت، رئيسة وزراء الدانمرك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيسة وزراء الدانمرك.

اصطحبت السيدة هيلي ثورنينغ - شميدت، رئيسة وزراء الدانمرك، إلى المنصة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أرحب بدولة السيدة هيلي ثورنينغ - شميدت، رئيسة وزراء الدانمرك، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيدة ثورنينغ - شميدت (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): بالرغم من تطلعاتنا من أجل إيجاد عالم يسوده العدل والسلام، تستمر الأعمال الوحشية في الوقوع. نشهد كل يوم تعبيرات عن الجانب المظلم للطبيعة البشرية: آلاف من المدنيين الأبرياء محاصرون على جبل في شمال العراق من قبل متطرفين مدحجين بالسلاح؛ ودكتاتور سوري يقصف شعبه بالقنابل ويجوعه، مما خلف أكثر من ١٠ ملايين شخص في حاجة

الغربية بشكل مباشر إرساء السلام في بلدان الشرق الأوسط أو أفريقيا أو إعادة بنائها. لكن اتباع نهج ذكي وشامل ينبغي أن يتضمن مكاناً لجيشنا. يمكن لجيشنا أن يدعم الجهود الإنسانية الضخمة اللازمة، كما فعلت قواتنا الجوية الملكية في مساعدة الملايين من الناس الذين فروا من داعش. ينبغي لنا، معاً، بذل جهد أكبر لبناء قدرة السلطات الشرعية التي تكافح المتطرفين. يمكن لهذا أن يعني التدريب والتجهيز وتقديم المشورة وتوفير التكنولوجيا والأصول الأخرى اللازمة لتحقيق النجاح. وسواء كان ذلك من الإجراءات الداعمة ضد بوكو حرام في نيجيريا، أو ضد حركة الشباب في الصومال، أو ضد أنصار الشريعة في ليبيا، أو ضد القاعدة في اليمن، فمن الصواب مساعدة الذين يقاتلون على خط المواجهة من أجل مجتمعاتهم وبلدانهم ومن أجل حريتهم.

وما فتتنا نزود القوات الكردية مباشرة بالمعدات، جنباً إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين. إننا نقوم بتعزيز قدرة القوات العسكرية في لبنان والأردن المجاورتين، وما فتت طائرات تورنادو وطائرات الاستطلاع البريطانية تساعد بالفعل في جمع المعلومات الاستخبارية وتقديم الدعم اللوجستي لمساعدة أولئك الذين يواجهون داعش في العراق.

تشكّل لدينا الآن ائتلاف دولي كبير، يضم فيما يضم دولاً عربية، ملتزمة بمواجهة داعش ودحرها. ولدينا استراتيجية شاملة من أجل القيام بذلك، فيها المكونات السياسية والدبلوماسية والإنسانية والعسكرية اللازمة لتحقيق النجاح مع مرور الزمن. لقد تلقى مجلس الأمن الآن طلباً واضحاً من الحكومة العراقية لدعمها في عملها العسكري ضد داعش. ومن ثم فإن لدينا أساساً واضحاً في القانون الدولي للعمل، ونحن بحاجة إلى العمل بمقتضى مصلحتنا الوطنية لكي نحمي شعبنا ومجتمعنا. من الصواب أن تنتقل بريطانيا الآن إلى مرحلة جديدة من العمل. ولذلك فإنني سأدعو البرلمان

حدّة يغذيه التطرف، ولا سيما التنظيم الإرهابي المروع والوحشي، تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). يمثل داعش أيديولوجية سياسية مشوّهة يجب التصدي لها وإضعافها ودحرها من جانب المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك بطبيعة الحال بلدان في المنطقة. وإذ نجتمع هذا الأسبوع، تبعث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة برسالة واضحة مفادها أننا ندين بصورة قاطعة الأعمال الإرهابية الجبانة لداعش، وأننا متحدون في عزمنا الأكيد على معارضة ومواجهة أيديولوجيته العنيفة والمتطرفة. ليكن واضحاً أننا مصممون على دعم الحكومة العراقية في حماية شعبها.

ستقف الدائرك للدفاع عن قيمنا المشتركة على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وستدعم الدائرك ضحايا فظائع داعش. ونحن نشارك في جهود تقديم الإغاثة الإنسانية في شمال العراق، وسنواصل إسهامنا الفعال في الجهود الدولية لدعم العراق في مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام". ولوقف تقدم تنظيم "الدولة الإسلامية"، من الضروري وقف تدفق المقاتلين الأجانب والتمويل المقدم من الخارج. وذلك فعلاً التزام مشترك. كما أن من الأهمية البالغة بمكان أن نعالج الأسباب الجذرية للتطرف العنيف وأن نحسن في سوريا الظروف التي ظل تنظيم "الدولة الإسلامية" قادراً على استغلالها.

ولا تزال الحالة الإنسانية في سوريا تشكل مصدراً للقلق البالغ. وبالرغم من أنه يتعذر إحراز تقدم، فإن علينا ألا ندخر وسعاً في السعي لإيجاد حل سياسي يفضي إلى عملية انتقال من النظام الحالي. وستكون هناك دائماً مخاطر من أن استغلال المتطرفين العنيفين لتلك المرحلة للانتقال السياسي. ولكن التاريخ يبين أن الحكومات الديمقراطية والشمولية والمجتمعات المفتوحة والاحترام الأساسي لحقوق الإنسان لا تزال الطريق العملي الوحيد نحو تحقيق الاستقرار والأمن والرخاء للمواطنين.

إلى مساعدة إنسانية عاجلة؛ واضطهاد الناس بسبب معتقداتهم الدينية أو السياسية، أو الجنسية أو الميل الجنسي؛ وعدم احترام الحدود الوطنية، وتحديّ المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظامنا الدولي؛ وتغير المناخ الذي يتسبب في مخاطر كبيرة على صحة الإنسان، وعلى الأمن الغذائي العالمي والتنمية الاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الكثير من رعاينا؛ وعالم يتألف من أكثر من ٧ بلايين نسمة مع الطلب المتزايد على الموارد الرئيسية ونمط غير مستدام للاستهلاك والإنتاج.

التحديات التي نواجهها معقدة. وليست هناك حلول بسيطة. والمطلوب منا هو عمل جماعي دولي قوي، ليس فقط لإدارة الأزمات والصراعات اليوم ولكن من أجل منع الأزمات والصراعات في المستقبل. أنا أوّمن إيماناً حقيقياً بالتعاون الدولي وبمزايا الأمم المتحدة، ولكن مع التغيرات في العالم وإذ تواجهنا تحديات جديدة، علينا أن نجد سبلاً جديدة للتكيف.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد الدباشي (ليبيا).

كما أنني على ثقة بأننا سوف نتكيف، ولكن فقط إذا كان لدينا أمة متحدة قوية، وفقط إذا عملنا معاً. وبوصفنا دولاً أعضاء، لا بد لكل واحد منا الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق. ذلك هو التحدي المشترك الذي يواجهنا والمسؤولية المشتركة الملقاة على عاتقنا. أرى تحديات ثلاثة حيث يجب علينا، نحن في الأمم المتحدة، أن نعمل وأن نعمل الآن. الاستعجال هو أمر ملحّ.

أولاً، نحن بحاجة إلى تعاون دولي أقوى وإجراءات بخصوص السلم والأمن. ثانياً، يتعين علينا التوصل إلى اتفاق دولي طموح بشأن تغير المناخ العام القادم في باريس. ثالثاً، علينا الاتفاق على جدول أعمال التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

والأول من بين التحديات الثلاثة هو السلام والأمن الدوليان. شهدنا في العام المنصرم نشوء صراع عنيف ويزداد

للسيادة الوطنية وعدم التدخل. ويشكل وقف إطلاق النار الأخير خطوة هامة في الطريق الوحيد العملي إلى الأمام وهو، تحديداً، التوصل إلى حل سياسي. بيده انه يتعين أن نرى التزام روسيا بالتوصل إلى حل سياسي بائناً بالأعمال وليس بالأقوال وحدها. وخلال النزاع ظل دعم روسيا المعلن ذاتياً لعملية السلام متناقضاً بصورة صارخة مع الحقائق على أرض الواقع.

ولا نزال ملتزمين التزاماً كاملاً بالتوصل إلى حل سياسي يحترم سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها. وينبغي دائماً أن يكون احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان في صميم السلام والتنمية، وكذلك سيادة القانون والحكم الرشيد. ولذلك السبب تؤيد الدائم بقوة الخطوات الجريئة والهامة التي اتخذت في الأمم المتحدة، مثل مبادرة الحقوق أولاً التي قدمها الأمين العام مؤخراً.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد اتفاقية الأمم لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وبالتوافق مع إندونيسيا وشيلي وغانا والمغرب، أطلقت الدائم مبادرة طويلة الأجل للتصديق العالمي على تلك الاتفاقية وتنفيذها. وأحرزنا تقدماً كبيراً، ولكننا أيضاً بحاجة إلى القيام بالمزيد من العمل لحماية الرجال والنساء في جميع أجزاء العالم من التعذيب وإساءة المعاملة.

وتتعلق نقطتي الثانية بضرورة تعزيز تصدينا الجماعي للتحديات التي يمثلها تغير المناخ. وفي وقت سابق هذا العام، تشرفت، بالتوافق مع رئيس وزراء غرينلاند، باستضافة زيارة قام بها الأمين العام إلى غرينلاند. وسافرنا معاً بمركبة تجرها الكلاب على الجليد المتراجع، وسمعنا قصصاً حكاهها السكان المحليون عن مدى تأثير التغيرات على أسباب المعيشة المحلية. فتغير المناخ باد للبيان بشكل مؤلم في القطب الشمالي. وذلك أمر يتجاوز مجال المناقشة. ولا يساور أي أحد وهم بان تغير

إن وضع حد لأعمال العنف في المنطقة سيتطلب إسهاماً مستمراً وشاملاً من جميعاً. فنجاح إزالة أسلحة الأسد الكيميائية أوضح بجلاء العمل الذي يمكن أن ننجزه حينما نوحّد قوانا لاتخاذ إجراء دولي حاسم. وقد نجح تحالف الدائم والنرويج وروسيا والصين وفنلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في التأمين الفعال لتلك الأسلحة المروعة للحرب وتدميرها.

كما أن استجابتنا الموحدة مطلوبة لمواجهة تهديد متزايد آخر. فقد أصبح وباء الإيبولا أزمة إنسانية واجتماعية واقتصادية حادة للبلدان في غرب أفريقيا. وإذا عجزنا عن التصرف الآن، قد يتطور الوباء إلى أزمة صحية عالمية تؤثر على ملايين الأشخاص. وإذا أصبح الأمر كذلك، فإننا لن نجابه بأزمة صحية فحسب بل سنواجه أيضاً بتهديد للسلام الدولي والرخاء والأمن. ومن الواضح للغاية انه لا يمكن لأية دولة بمفردها التصدي لهذا التحدي. ولذلك السبب علينا جميعاً أن نقدم الدعم. وتحمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مسؤولية مشتركة عن إحكام السيطرة على فيروس إيبولا.

إن فيروس إيبولا ليس مجرد تحدٍ إقليمي؛ بل أصبح الآن أزمة عالمية. والدائم ملتزمة نحو تلك القضية. فقد ساهمنا بالفعل في الاستجابة الدولية، بما في ذلك خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وفي الوقت الحالي ستزيد دعمنا. واليوم، يمكننا أن أعلن أن الدائم ستقدم للأمم المتحدة قدرت للنقل البحري. وبذلك، سندعم بناء المرافق السكنية اللازمة لموظفي الصحة الدوليين في المناطق المتضررة. وسندعم تمويلاً إضافياً لمنظمة الصحة العالمية. وإذا تتطور الحالة، سنكون على استعداد للنظر في اتخاذ خطوات إضافية.

ويقوم المجتمع العالمي على أساس القانون الدولي. ولا بد من احترام ذلك القانون وليس انتهاكه بشكل صارخ، على نحو ما شهدنا فعله في العام الماضي. فقد شهدنا تدخلاً أجنبياً غير مقبول في أوكرانيا. واحتقرت المبادئ الأساسية

لقد صيغت الأهداف الإنمائية للألفية قبل ١٥ عاما تقريبا، وكما نعلم، فقد تطور العالم بسرعة منذ ذلك الوقت. ومن الواضح أن مجموعة أهداف التنمية المستدامة الجديدة يجب أن تعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتحقيق التكامل فيما بينها.

وثمة عامل هام آخر يتمثل في ضمان تمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وحقوق النساء والفتيات. ويتضمن هذا الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. ولا يزال عدم احترام الحقوق الأساسية مستمرا في أماكن كثيرة جدا. كما يجب أن يكون للنساء والفتيات الحق في حرية اتخاذ القرار بشأن الرغبة في الإنجاب، وتحديد وقت ذلك ومن يكون والدهن.

ويجب أن يتمكن جميع الشباب من الحصول على التعليم الملائم. فقبل مائتي سنة، بدأ العمل بالتعليم الإلزامي في بلدي. وقد كانت إتاحة التعليم لعدد كبير وليس فقط للقليلين هي المحرك الرئيسي في تحول الدنمارك إلى دولة ديمقراطية ومزدهرة. كما كان التعليم، ولا يزال، حافزا على المساواة بين الجنسين. هذا هو أحد جوانب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الذي أوليه اهتماما خاصا. ولقد كنت في غاية الفخر بكوني من مؤيدي الأمين العام في مبادرته العالمية "التعليم أولا". كما يجب أن تكون إحدى أولوياتنا الرئيسية هي كفالة التعليم الجيد للفتيات الأكثر حرمانا، وفي أشد البلدان ضعفا.

ونحن إذ ننظر إلى الساحة العالمية اليوم، فإن انعدام الأمن للأسف أخذ في الازدياد. ونحن جميعا نعرف من يدفع أھظ ثمن. واليوم، للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، تم تشريد أكثر من ٥٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بسبب النزاعات والعنف، عدد كبير جدا منهم من الأطفال.

إننا بحاجة إلى أمم متحدة يمكنها أن تساعد في بذل الوساطة في النزاعات المسلحة ومنع نشوبها وحلها، وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان. أمم متحدة ملتزمة بالعمل

المناخ لن تكون له سوى آثار إقليمية. فالتغيرات ستؤثر علينا جميعا سكان هذه الأرض. ولذلك فإن الطموح مطلوب منا جميعا الآن. وستكون إحدى خطواتنا البالغة الأهمية إبرام اتفاق عالمي ملزم لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في باريس في العام المقبل.

ومنذ عام ٢٠١٠، كرست الدانمرك مبلغ ٣٥٠ مليون دولار للعمل المتعلق بالمناخ. وهذا العام وحده، سنخصص أكثر من ١٠٠ مليون دولار. ولكن الحكومات لا يمكن أن تقوم بهذا العمل بمفردها. ويلزمنا إشراك القطاع الخاص والشركاء الآخرين للالتزام بالعمل وضمان توفير التمويل الكافي المتعلق بالمناخ وتعزيز الابتكار والحلول الخضراء. ولكن قد يخشى البعض من أن تؤدي عملية الانتقال الأخضر إلى الحد من النمو الاقتصادي. وذلك الأمر ليس بالضرورة كذلك. فعلى سبيل المثال، نما الاقتصاد الدانمركي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ١٩٩٠ في حين انخفض إجمالي انبعاثاتنا بنسبة ٢٠ في المائة في الفترة نفسها. وبعبارة أخرى، يمكن الفصل بين النمو الاقتصادي وتزايد الانبعاثات. وفي مؤتمر قمة المناخ الذي عقده الأمين العام بالأمس، أعرب قادة العالم عن التزامهم بمعالجة تلك المسائل. وحان الوقت الآن للوفاء بذلك الالتزام.

والمجال الثالث والأخير الذي ترى الدانمرك فيه حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء هو خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وكما ذكر الأمين العام: "فجيلنا هو أول جيل يمكنه محو الفقر من على وجه الأرض" (A/68/PV.5، صفحة ١). وتلك ليست رسالة قائمة على أساس أمنية بعيد المنال. فهي قائمة على الحقائق. وهو أمر في متناول أيدينا ويتعين إنجازه. وطوال فترة عشرين عاما، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٠، تم انتشال ٧٠٠ مليون شخص من الفقر المدقع. وخفض معدل وفيات الأطفال إلى ٥٠ في المائة تقريبا. ويلتحق الآن بالمدارس الابتدائية تسعون في المائة من الأطفال في المناطق النامية. وهذا يمثل تقدما تاريخيا حقا. ولكننا بحاجة لفعل المزيد.

وهدفنا العالمي هما القيام بكل ما في وسعنا لحماية مواطنينا، ولتحقيق السلام في بلداننا. يتكون جدول الأعمال العالمي اليوم من عدد من الأمور.

ولقد ذكر الجميع "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وذكروا الإيبولا، وذكروا أوكرانيا. وبصراحة، سيكون من دواعي سروري ألا نصل لهذه الحالة، ولكننا بلد يعرف ما يعنيه الإرهاب، لا بالأقوال بل بالأفعال، وبحكم الممارسة. وأود أن أذكر الأعضاء بأصل النزاع الآخذ في التطور في أوكرانيا. هل هو نزاع محلي؟ لا. صحيح أن بلدي يعاني من بعض الخلافات الداخلية، ولكن جميع البلدان فيها خلافات، ونحن على استعداد للتعامل مع تلك الخلافات داخل البلد ومعالجتها. إن مصدر النزاع هو احتلال الاتحاد الروسي. لقد انتهك عضو دائم في مجلس الأمن ميثاق الأمم المتحدة، وهو سلوك غير مقبول تماما وعلى الإطلاق، خاصة إذا صدر من أحد الأعضاء الدائمين في المجلس. وسيكون من الأفضل أن تصبح روسيا عضوا لتحقيق "انعدام الأمن" وليس لتحقيق الأمن.

لقد تخلت أوكرانيا قبل عشرين عاما عن أسلحتها النووية. لقد كنا نمتلك ثالث أكبر ترسانة في العالم. وعندما وافقنا على التخلي عن ترسانة طاقتنا النووية في بودابست، حصلت أوكرانيا على ضمانات السلامة الإقليمية والسيادة. وكانت روسيا من المشاركين في التوقيع على تلك المذكرة والإسهام فيها. ولكن بدلا من أن نحصل على ضمانات أمنية، داست الأحذية العسكرية الروسية الأراضي الأوكرانية بعد ذلك بعشرين عاما. يبدو أنه من الصعب إقناع بلد آخر بوقف الانتشار النووي. إننا ملتزمون ببرنامج عدم الانتشار النووي، ولكننا بحاجة إلى ضمانات سارية بشأن سلامتنا الإقليمية، وأمننا، واستقلالنا.

وقبل بضعة أشهر، ضم الاتحاد الروسي القرم. وقد قرر بلد، وهو دولة عضو في الأمم المتحدة وعضو من الأعضاء

ضد تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى أُمم متحدة يمكن أن تساعد على تحقيق التنمية المستدامة للجميع، وتوفير مساعدة فعالة للبلدان التي تعاني من فيروس الإيبولا.

ولكن ما من شيء يمكن أن تفعله الأمم المتحدة من دون إرادتنا السياسية الجماعية، إرادتنا نحن دولها الأعضاء. فالعالم بحاجة إلى أُمم متحدة تتكيف مع التحديات الجديدة وتجسد الحقائق السياسية العالمية المتغيرة. وتدعم الدائمك مجلس الأمن بعد إصلاحه حتى يفي بمسؤوليته والغرض الأساسي من إنشائه عندما يتعرض السلام والأمن للتهديد. إننا بحاجة إلى أُمم متحدة تستند إلى القيم والالتزامات القوية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إننا بحاجة إلى أُمم متحدة فعالة أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس بالنيابة: باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة وزراء الدائمك على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت هيلي ثورينغ - شميدت، رئيسة وزراء الدائمك، من المنصة.

خطاب السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا.

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء أوكرانيا.

اصطحب أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسعدني أن أرحب بدولة السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ياتسينيوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إن أوكرانيا، بوصفها مؤسسا مشاركا للأمم المتحدة، تعرف السبب وراء إنشاء هذه المنظمة - إنه تحقيق السلام والاستقرار. فهل لدينا هذا السلام والاستقرار؟ لا، ولا تزال غايتنا العالمية

أن تكون الصيغة نهجاً شاملاً يشمل خيارات دبلوماسية ومالية وسياسية، وفي النهاية عسكرية.

لقد فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي عددا من الجزاءات على روسيا. ونحن نتفهم أن الجزاءات هي السبيل لبدء محادثات حقيقية ولصياغة اتفاق سلام. إننا لا نتق في الكلمات، إننا لا نتق سوى في الأفعال والإجراءات. ونؤكد مرة أخرى التزامنا باستعادة القانون والنظام. ونحث الاتحاد الروسي على التمسك بالتزامه الدولي بتنفيذ كل ما اتفق عليه في مينسك. إنها ليست قائمة يمكن انتقاء أفضل ما فيها. وهذا يعني أن على روسيا تنفيذ جميع النقاط الإثني عشر لهذه المذكرة. ونطلب من شركائنا عدم رفع الجزاءات إلى أن تحقق أوكرانيا السيطرة على جميع أراضيها، بدءاً بشرق أوكرانيا وانتهاء بالقرم. لقد كانت القرم، ولا تزال وستظل، جزءاً من أوكرانيا.

وأود أن أحتتم برسالة مباشرة إلى الرئيس الروسي. يمكن أن يفوز السيد بوتين في المعركة ضد القوات، ولكنه لن يفوز أبداً في المعركة ضد الأمة الأوكرانية المتحدة.

الرئيس بالنيابة: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء أوكرانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أرسيني ياتسينيوك، رئيس وزراء أوكرانيا، من المنصة.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رشيد ميريدوف، وزير خارجية جمهورية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): في البداية، يشرفني أن أنقل إليكم عبارات التحية والتمنيات بالسلام والازدهار إلى الدول الأعضاء وشعوبها بالنيابة عن رئيس تركمانستان غوربانغولي بيرديموهادي. وأود أن أقدم بالتهنئة إلى السيد سام كوتيسا بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأتمنى له التوفيق في

الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، مدحج بالسلح، الاستيلاء على أراضي جارتها، أوكرانيا المستقلة. وأود الثناء على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تؤيد تأييداً ساحقاً القرار الذي يدعم سلامة أوكرانيا الإقليمية ويدين ضم الاتحاد الروسي للقرم بصورة غير قانونية.

بل إنهم قد قاموا بأكثر من ذلك. فاليوم يمكننا القول بأن القوات الروسية منتشرة في شرق أوكرانيا. لقد انتهك الاتحاد الروسي عدداً من الاتفاقات الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف، بدءاً بميثاق الأمم المتحدة وانتهاء بالقرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب التي اعتمدت في الأمم المتحدة.

إننا نعرف ما يعنيه الإرهاب، ونحث روسيا على سحب قواتها، وسحب مدفعتها، ووقف إمدادات الإرهابيين الذين تدفع بهم، واستعادة السيطرة على الحدود الأوكرانية الروسية، والبدء في محادثات حقيقية، محادثات سلام. إننا بلد يحتاج إلى السلام. ومن الصعب التوصل لأي نوع من اتفاقات السلام أمام فوهة بندقية صنعت في روسيا.

وأود أن أذكر الأعضاء بالمأساة التي حدثت نتيجة الغزو الروسي. فقبل بضعة أشهر، تم إسقاط طائرة مدنية، الرحلة MH-17 التابعة لشركة الخطوط الجوية الماليزية، بقذيفة سطح - جو صنعت في روسيا، ليلقى ٢٩٨ من المدنيين الأبرياء حتفهم. وتنعي أوكرانيا الضحايا. ونشارك جميعاً الدعاء مع الأسرى في هولندا وأستراليا والمملكة المتحدة وماليزيا وإندونيسيا والفلبين وألمانيا. وقد سلمت أوكرانيا التحقيق لهيئة مستقلة بقيادة هولندا. ونحث الجميع على مساعدتنا في تقديم أولئك المسؤولين عن هذه الجريمة البشعة إلى العدالة، إنها جريمة ضد الإنسانية.

وبالرغم من وقف إطلاق النار، فإننا نخسر كل يوم جنود ومدنيين أوكرانيين، ولا يزال القصف مستمراً. وأؤكد مرة أخرى أننا بحاجة إلى السلام. ولكن، ما هي صيغة هذا السلام؟ من المؤكد أن الخيار العسكري ليس هو الخيار الأفضل. يجب

وكما تتذكر الجمعية، فقد قال رئيس تركمانستان في الدورة السادسة والستين أنه من الضروري اعتماد إعلان للأمم المتحدة بشأن أولوية استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لحل المشاكل الدولية، ومواصلة النظر فيها في الجمعية العامة. ونحن على استعداد للدخول في مناقشات مجدية وبناءة مع جميع الأطراف المعنية بشأن هذه المسألة.

ويعمل منطق تطوير العمليات في مجال الأمن على الصعيد العالمي ضرورة التعزيز الجوهرية لآليات التعاون الإقليمية. وبالنسبة لمنطقة آسيا الوسطى، ينبغي لذلك التعاون أن يكفل تهيئة الظروف المواتية لحفظ وصون السلام والاستقرار الدائمين، والتصدي الناجح للتهديدات الإرهابية، والتطرف والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من الأهمية بمكان إنشاء آلية دائمة لإجراء مشاورات سياسية لتنسيق الخطوات الرامية إلى الحفاظ على الأمن في هذه المنطقة، فضلا عن منع نشوب حالات النزاع وتنجية العوامل المؤدية إلى نشوبها ومكافحة التهديدات الجديدة. ونقترح النظر مليا في فكرة عقد منتدى بشأن الأمن والتعاون في آسيا الوسطى تحت رعاية الأمم المتحدة كمنبر نحو المزيد من العمل في هذا المجال.

ونحن على استعداد لاستضافة هذا المنتدى في عام ٢٠١٥ في عاصمة تركمانستان، عشق أباد. وتدعو تركمانستان بوصفها البلد المضيف لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، إلى تقديم الدعم المتعدد الأطراف لأعماله، التي ثبت أنها فعالة للغاية. وليس من قبيل المصادفة تأكيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في آب/أغسطس ٢٠١٢ على الأهمية البالغة للدبلوماسية الوقائية والتسوية المبكرة للمنازعات وتأييده في هذا الصدد للجهود التي يبذلها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. ونحن على اقتناع بأنه في سياق التطورات الحالية

مسؤولياته المقبلة. كما أود الإعراب عن تقديري للسيد جون آش، رئيس الدورة الثامنة والستين لما قام به من عمل بارع وفعال في هذا المنصب.

تعتقد الدورة الحالية للجمعية العامة على خلفية العمليات الصعبة التي نشهدها في مختلف مناطق العالم. قد يختلف تقييم هذه العمليات وعلاقتها السببية، ولكن من الواضح أنه بالنظر إلى الظروف السائدة فإن المجتمع العالمي يحتاج إلى تطبيق نهج متوازن وواقعي وعلى قدر عال من المسؤولية تجاه التحديات والتهديدات الناشئة والمحتملة.

يجب التوصل إلى حل سلمي لهذه النزاعات بطرق دبلوماسية. إنه مطلب حتمي وموضوعي في عصرنا. ومرة أخرى، تبين التجربة بوضوح أنه لا يوجد حل عسكري للنزاعات الدولية والداخلية في عالم اليوم. ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن دور الأمم المتحدة يكتسب أهمية حاسمة. ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرائد في التوفيق بين التناقضات، والحفاظ على الاستقرار العالمي، وتعزيز ثقة الشعوب في المؤسسات الدولية والأطر القانونية.

ومجلس الأمن مدعو لتحمل مسؤولية خاصة. فمهامه وسلطته بموجب ميثاق الأمم المتحدة لا يمكن التشكيك فيها أو استخدامها لتلبية مصالح بعض الأفراد أو الجماعات. إن مجلس الأمن هو الهيئة الشرعية الوحيدة في العالم، ويجب أن يظل هكذا، للحفاظ على السلام والاستقرار العالميين، وحماية الأسس السياسية والأخلاقية التي يقوم عليها الهيكل العالمي الحديث.

ما فتئت تركمانستان تدعو دون كلل وباستمرار إلى توسيع إمكانيات الأمم المتحدة لحفظ السلام والاستفادة منها إلى الحد الأقصى. واليوم، تكتسب الحاجة إلى هذا أهمية خاصة. لذلك، فإن بلدنا يقترح الشروع بنشاط في وضع نهج مشتركة بهدف الحد من جميع مخاطر المواجهة المحتملة، والقضاء الكامل عليها في المستقبل.

قدمت تركمانستان لسنوات عديدة المساعدة إلى جارتها في بناء المرافق الاجتماعية وشرعت في تنفيذ مشاريع النقل والطاقة الرئيسية. بمشاركة أفغانستان. وأذكر بصفة خاصة مشروع مد خط تركمانستان/باكستان/الهند لأنابيب الغاز، الذي توشك استعداداته على بلوغ المراحل النهائية. وينطوي مشروع رئيسي آخر، بدأ في أيار/مايو من العام الماضي، على مد خطوط تركمانستان/أفغانستان/طاجيكستان للسكك الحديدية. ونرى أن تلك المشاريع تعد عوامل أساسية في إعادة بناء المجالين الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان، وتمكينها من الانتقال إلى العيش في سلام وإبداع.

واصل بلدنا لسنوات عديدة توريد الطاقة الكهربائية إلى أفغانستان بشروط مواتية للغاية. وبفضل تشغيل قدرات جديدة لتوليد الطاقة في تركمانستان، نحن على استعداد في المستقبل القريب لزيادة حجم الطاقة التي نزود بها أفغانستان بشكل كبير. وكما حدث في الماضي، نقدم تدريباً هادفاً للأخصائيين في المجالات الاقتصادية والرعاية الصحية والاجتماعية في أفغانستان. وسنواصل تقديم المساعدة الشاملة للشعب الأفغاني الشقيق. ويمثل ذلك موقفنا القائم على المبادئ.

وتعتقد تركمانستان أن الطابع الذي لا رجعة فيه لعملية نزع السلاح هو الشرط الأساسي الأكثر أهمية لتحقيق التنمية السلمية والخلافة في المنطقة، وتهيئة مناخ من الثقة والانفتاح والتعاون في آسيا الوسطى. إن بلدنا ينطلق من الافتراض بأن النموذج الخامل للقرن الماضي، الذي استند إلى مواصلة تعزيز عملية التسليح، أصبح عديم الفائدة في عالم اليوم. وعلاوة على ذلك، فإنه يعوق إلى حد كبير الجهود التي تبذلها الدول لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنهوض بمستويات المعيشة للشعوب، وتطوير أوجه التعاون الاقتصادي الناجح، وفي بعض الأحيان يقوضها بشكل مباشر. ونحن مقتنعون بأنه إذا انحسرت الأسلحة في العالم، سيشهد تطوره قدراً أكبر من الاستقرار والهدوء وسترسخ الثقة والتفاهم بين البلدان والشعوب.

والمقبلة للعمليات السياسية والاقتصادية، والبيئية والإنسانية في منطقة آسيا الوسطى والمناطق المجاورة، ستكون ولاية المركز هامة وضرورية بصفة خاصة. وبالتالي ندعو إلى مشاركة أكثر نشاطاً لذلك المركز في الجوانب المختلفة للمشاكل الإقليمية بدعم الدول الأعضاء.

كما ترى تركمانستان أنه من الضروري إقامة تفاعل أكثر تركيزاً وموضوعية بين المركز الإقليمي والمنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ورابطة الدول المستقلة، والهيئات الأخرى، من أجل وضع نهج مشتركة لإزاء تلك المسائل الحالية مثل التهديدات العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب، وعمليات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والتحديات البيئية، وإدارة موارد المياه والطاقة العابرة للحدود، والأمن الإقليمي في سياق الحالة في أفغانستان.

وفي معرض الحديث عن ذلك، أود أن أشدد على أن تسوية الحالة في أفغانستان تشكل عاملاً رئيسياً في تحقيق السلام والاستقرار على الصعيد الإقليمي. ومن الضروري دعم العمليات الإيجابية التي تجري في هذا البلد، وتقديم المساعدة الحقيقية إلى الشعب الأفغاني لتحقيق المصالحة والوفاء. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق المفاوضات السلمية. ليس هناك خيارات أخرى.

وعرضت تركمانستان، بوصفها بلداً محايداً وجارة مباشرة لأفغانستان، ساحتها السياسية لتنظيم حوار وطني واسع النطاق بين الأفغان تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركتها النشطة. نحن نتمتع بخبرة مشتركة بالفعل في إجراء المفاوضات بذلك الشكل. ونعتقد أنه يمكن كذلك استخدامها اليوم. ويستوجب ذلك الحوار، إضافة إلى الجوانب السياسية المحضة، مناقشة مجموعة كاملة من التدابير الرامية إلى توفير دعم اقتصادي محدد لأفغانستان، ومشاركة ذلك البلد في عمليات التكامل الإقليمي ومشاريع الهياكل الأساسية في المستقبل.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى الاضطلاع بنشاط بإجراء مشاورات بشأن التنفيذ العملي لأحكام هذا القرار.

ونذكر بشكل خاص إضفاء الطابع المؤسسي على أعمال فريق الخبراء الدوليين المعني بالتعاون في مجال الطاقة وتسمية ممثلي الدول الأعضاء في ذلك الفريق. وفي كانون الأول/ديسمبر، سيُعقد أول اجتماع دولي للخبراء في تركمانستان. وهو يروم إطلاق عمل منهجي متعلق بإنشاء إطار قانوني جديد من التعاون في مجال الطاقة المستدامة. وإننا ندعو الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية إلى المشاركة فيه.

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو، بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه" (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، تؤكد الدور المركزي للنقل والتنقل في التنمية المستدامة. ونحن نتشاطر هذا النهج بصورة كاملة. وعلاوة على ذلك، إن تركمانستان مقتنعة بأن الوقت قد حان لتنفيذ تعاون شامل منهجي وتخطيط استراتيجي في النقل بصفته مجاًلاً منفصلاً وطويلاً الأمد من نشاط الأمم المتحدة.

وفي مطلع أيلول/سبتمبر، استضافت عاصمة تركمانستان مؤتمراً دولياً رفيع المستوى مكرساً لدور النقل وممرات العبور في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة. وفي نهاية المؤتمر، اعتُمد إعلان عشق أباد الذي يجسّد الحاجة إلى إعداد معايير عصرية جديدة للتعاون في هذا المجال، موجّهة نحو التنوّع، والأمن، وإمكانية الوصول، والسلامة البيئية للهياكل الأساسية للنقل، ومطابقتها القصى لحقائق التنمية العالمية الحالية، مع أخذ احتياجات البلدان النامية، بما فيها الدول غير الساحلية، في الحسبان. وكما أكّد رئيس جمهورية تركمانستان في خطابه إلى المشاركين في ذلك المؤتمر، فإنّ استراتيجية النقل العالمية للقرن الحادي والعشرين استراتيجية للتكامل، ودمج الفرص الجغرافية وفرص الهياكل الأساسية مع الإمكانيات التقنية والتكنولوجية للدول والمناطق.

وندعو إلى التعزيز المتسق للتعاون الدولي والإقليمي في مجال الحد من ترسانات أسلحة الدمار الشامل والتنفيذ الفعال لنظام عدم الانتشار. إن تركمانستان بوصفها طرفاً في معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية المعنية بترع السلاح، تعتزم مواصلة تقديم الدعم إلى جميع العمليات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، إذ نؤكد على الطابع التاريخي للدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، التي عقدت في فيينا عام ٢٠١٢، تعتقد تركمانستان أنّها تكتسي أهمية رئيسية لمواصلة الحوار الجاري بشأن التدابير الرامية إلى توسيع نطاق الإطار القانوني لعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

ويكتسي هذا الحوار أهمية خاصة نظراً للخطوات العملية التي يجري اتخاذها لتنفيذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وبلدنا على استعداد للانخراط في تعاون بناء في مجال نزع السلاح مع مكتب نائب الأمين العام وللمشاركة في تنفيذ عدد من المبادرات في هذا الصدد. وقد تكون إحدى الخطوات العملية في تنفيذ تدابير نزع السلاح هي تحسين هياكل الأمم المتحدة القائمة. وفي هذا السياق، نعتقد أنه سيكون من المفيد النظر في إنشاء مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لنزع السلاح في آسيا الوسطى.

وتتطلع تركمانستان في هذه الدورة إلى الاستمرار المنطقي للحوار على نطاق واسع بشأن أمن الطاقة كأحد العناصر الأساسية لاستراتيجية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي بادر بها رئيس تركمانستان. وكما هو معروف، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع في أيار/مايو ٢٠١٣ القرار ٦٧/٢٦٣ المعنون "المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي". وشاركت في تقديم القرار ٧١ دولة من الدول الأعضاء. وكان اتخاذ القرار خطوة رئيسية ومتعاقبة أخرى في تعزيز التعاون الدولي في مجال الطاقة. ونعتقد أن الالتزام بنص الوثيقة وروحها ينبغي أن يتسم بطابع موضوعي وهادف.

المسائل المتعلقة بحقوق اللاجئين والمهاجرين وعديمي الجنسية. وقد نظّمت حكومة تركمانستان في عاصمتنا في حزيران/يونيه الماضي، إلى جانب المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المؤتمر الدولي المعني بالهجرة وانعدام الجنسية. واعتمد المؤتمر لدى اختتامه إعلاناً يُحدّد المهّمات المُلحّة لتحسين التعاون المتعدد الأطراف، وتعزيز الأطر القانونية الدولية، وإصلاح التشريع الوطني بشأن المهاجرين وعديمي الجنسية، وحمايتهم القانونية والاجتماعية، ودعمهم وتكثيفهم الماديين. وستعمل تركمانستان في هذه الدورة على تحويل البنود الرئيسية لهذه الوثيقة الختامية إلى واقع. وإننا نؤكد رغبتنا واستعدادنا لمواصلة التعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة.

إنّ بلدنا يعتبر الدورة التاسعة والستين بمثابة خطوة كبرى نحو توحيد الجهود الدولية لحل المسائل الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال العالمي، وإعادة تأكيد الدور الريادي للأمم المتحدة في صون السلام والاستقرار العالميين وتوطيدهما، والاتفاق على أهداف التنمية المستدامة. وإننا نؤكد مجدداً التزامنا القوي بالتعاون مع الأمم المتحدة، واستعدادنا للمشاركة في عملها لحفظ السلام، وفي المساعي السياسية والدبلوماسية وتعزيزها بنشاط، وتنفيذ مشاريعها وبرامجها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والمجالات الأخرى. وترى تركمانستان أنّ الشراكة مع الأمم المتحدة كانت وتبقى أولوية استراتيجية، وأساساً مفاهيمياً وعملياً لأنشطتنا في المسرح الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة ٢٢/٠٠.

و عقد ذلك المؤتمر في حد ذاته كان حدثاً بالغ الأهمية، مما يدل على اتباع نهج شامل لتطوير النقل وممرات العبور بالاستناد إلى شراكات بناءة وحقيقية. وقد قدّم بلدنا إعلان عشق أباد إلى الأمانة العامة لتوزيعه على الدول الأعضاء بصفته وثيقة رسمية. ونأمل أن تجري دراسته باهتمام، وأن يتواصل استخدام هذا الإعلان في اتفاقات دولية، بما يشمل تلك المتعلقة بالدورة التاسعة والستين للجمعية.

وبهدف التطوير المتسارع للهياكل الأساسية للنقل الدولي، تؤيد تركمانستان التعاون والشراكات الأوثق مع الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، وأولاً وأهمها اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ونحن مقتنعون بأنّ هذا التعاون منسجم مع منطق التنمية الحديثة والتعاون الدولي في مجال النقل في القارة الأوروبية الآسيوية.

إنّ تركمانستان تدعم دعماً كاملاً القرارات المتخذة أثناء مؤتمري القمة المتعلقين بتغير المناخ اللذين عُقِدَا في كوبنهاغن وكانكون، وفي المؤتمر السابع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقِدَ في ديربان، وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وإننا نتطلع إلى استمرار الحوار الدولي البناء بشأن هذه المسائل. ونحن مقتنعون أنّ من الضروري مضافة الجهود باستمرار على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الأمين العام لتنفيذ القرارات المتفق عليها وإحساسه بالمسؤولية القصوى في نهجه حيال التعاون الدولي المتعلق بمسائل تغير المناخ. وقد أطلق بلدنا مؤخراً عدداً من المبادرات المحددة الهادفة إلى توثيق التعاون الإقليمي والعالمي في هذا المجال.

وأودّ أن أخصّ بالذكر الجهود الإنسانية لتركمانستان، بصفتها عضواً في الوكالات الإنسانية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة. وتتخذ تركمانستان خطوات عملية لضمان حقوق وحريات مواطنيها. ويولي بلدنا بشكل خاص اهتماماً كبيراً لحلّ